الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة 2 –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

دروس عبر الخط لمقياس:

مؤشرات ومنظمات التصنيف الاقتصادي الدولي

من إعداد:

أ. سلاوي حسينة

مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر :تخصص اقتصاد دولي

السنة الجامعية: 2020/2019

مدخل إلى التصنيف الاقتصادي الدولي

يتم التعامل مع مئات الأنشطة الاقتصادية المختلفة على مستوى العالم الكلي، حيث أنها تتشابه في وصفها ولكنها تختلف في درجة تأثيرها على الناتج القومي؛ من بلد لآخر، وحتى يستطيع العالم كله أن يتحدث بلغة واحدة مرتبطة بالاقتصاد وجب أن يكون هناك ما يوحد بين وصف هذه الأنشطة ضمن دليل ورمز موحد لكل قطاع ونشاط اقتصادي على مستوى جميع البلدان،لذلك كانت هناك العديد من الاجتماعات من قبل العاملين والمهتمين بالاقتصاد لمحاولة إيجاد اللغة التي سيتكلمون بها بحيث تكون مفهومة لدى الجميع. وإن أفضل لغة هي لغة الوصف والدليل الاقتصادي الموحد للأنشطة الاقتصادية.

في البداية تم استخدام الكلمات والحروف في وصف الأنشطة الاقتصادية المختلفة ونظرا لاختلاف اللغة المستخدمة ما بين البلدان تم توحيد هذا الوصف ضمن أرقام ورموز معينة ومتشابهة وضعت ضمن كتاب واحد ودولي هو:" **كتاب التصنيف الدولي**".

1. الهدف والأهمية من التصنيف:

إن استخدام التصنيف الاقتصادي الدولي يساعد في التعرف على الأنشطة حسب طبيعتها الاقتصادية مثل: الصناعة، التجارة الداخلية، الخدمات،.... ونظرا لوجود أعداد كبيرة من المنشآت التي تزاول أنشطة اقتصادية مختلفة فقد تم الاتفاق على تقسيمها إلى فئات ذات طبيعة اقتصادية متجانسة فالتي تزاول أنشطة صناعية تم وضعها تحت فئة القطاع الصناعي والتي تمارس التجارة تم وضعها تحت القطاع التجاري وهكذا، فالحكم الفصل في طبيعة هذه المنشآت هو كتاب التصنيف ال International standand industriel classification of(ISIC) all économique activities.

2. مفهوم التصنيف:

كلمة تصنيف تعني: " مجموعة من العناصر المتشابهة في خصائص معينة، أي تجميعها وفق أوجه تشابهها واختلافها بأسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع المعلومات عن الدول والمؤسسات كما تعتبر التصنيفات نظاما عن اللغات يستعمل للتخاطب بشأن الظواهر المعينة وفي إعدادها إحصائيا".

3. الغرض من التصنيف:

عند دراسة الظواهر الاقتصادية لا يمكن أخذ كل المعطيات بعين الاعتبار في وقت واحد، ولأغراض التحليل يتعين اختيار عناصر معينة وتجميعها وفقا لخصائص محددة، ولهذا فإن جميع هذه العناصر التي يراد بحثها

تتطلب تصنيفا منهجيا، من خلال هذه المؤشرات القابلة للمقارنة توضع السياسات الملائمة في القطاعات المختلفة، وتعرف الفجوة بين مختلف البلدان وتضم استراتيجيات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

4. مفهوم التصنيف الاقتصادي الدولي:

قبل تحديد مفهوم التصنيف الاقتصادي الدولي يجب التطرق إلى ما يلي:

أ. الاقتصاد: هو طريقة منظمة يتم من خلالها اختيار أسلوب الحياة بما يتوافق مع القدرات المالية.

ب. الاقتصاد الدولي: هو علم يقوم على جمع المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، ويهتم بالعلاقات التجارية بين الدول

والقدرة على التنافس في السوق العالمي للمنتجات، بحيث أنه يؤثر على الدولة ومكانتها بين الدول ويعتبر معيار من معايير القوة للدولة. فالدولة القوية هي التي تسيطر على إنتاج سلعة معينة أو أكثر من سلعة في السوق العالمي وبالتالي يكون هناك مردود عالي من المال الذي يؤثر على اقتصاد الدولة.

ويمثل كذلك الإطار الذي يجمع بين المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، فيهتم بالعلاقات التجارية بين البلدان، وتطورات أسعار الصرف والقدرة التنافسية الاقتصادية، ويمكن القول أنه: **يهتم بدراسة العولمة بمفهومها الاقتصادي.**

ج. تعريف التصنيف الاقتصادي الدولي:" هو التصنيف المرجعي الدولي والذي يعمل على توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع وتحليل الإحصاءات حسب هذه الأنشطة".

5. الهدف من التصنيف الاقتصادي الدولي:

توحيد تصنيف جميع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وفقا لتعريف **الحسابات القومية (الحسابات الوطنية).**

الناتج القومي الإجمالي مشابه لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي سوى أن:

الناتج القومي الإجمالي (الناتج الوطني الإجمالي PNB): يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محليا. مثلا: مصنع صيني موجود في الأردن قيمة إنتاجه تدخل في الناتج المحلي الإجمالي الأردني لأنه موجود محليا على الأرض الأردنية.

وكذلك تدخل في الناتج القومي الإجمالي الصيني لكون ملاك المصنع صينيين (المصنع الصيني مورد موجود محليا في الأردن، ومملوك محليا في الصين). بينما:

الناتج المحلي الإجمالي (PIB): يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا.

6. أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي:

يكتسي التصنيف الاقتصادي حاليا أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:

أ. محليا:

- تسهيل تبادل وتدفق البيانات بين المؤسسات والهيئات المحلية المختلفة؛
- توحيد قراءة البيانات وعرضها؛
- تسهيل معالجة البيانات؛
- سهولة إجراء المقارنات المحلية.

ب. دوليا:

- توحيد تبويب البيانات وعرضها؛
- سهولة إجراء مقارنات بين الدول؛
- سهولة تبادل الخبرات الدولية ومتابعة آخر المستجدات؛
- سهولة توحيد المؤشرات والمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتصنيفات.

7. استخدامات التصنيف الاقتصادي الدولي:

- ترميز الأنشطة الاقتصادية للمسوح الاقتصادية والتي يتم تنفيذها من قبل الدول المختلفة؛
- ترميز القطاعات الاقتصادية من قبل الحسابات القومية؛
- يتم استخدامه في إحصاء التجارة الخارجية؛
- يستخدم من قبل الإحصاءات السكانية في ترميز الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالسكان؛
- ترميز الأنشطة الاقتصادية لغايات تركيب الأرقام القياسية للمنتجين.

8. المعايير والمؤشرات المستخدمة في التصنيف الاقتصادي الدولي

إن التصنيف الاقتصادي يتم من طرف هيئات دولية تخصصت في هذا المجال وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة وبناءا عليه يتم إجراء مقارنات بين دول العالم. وهذه المؤشرات تطور وتنقح باستمرار نظرا للتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

أ.تعريف المؤشرات الإحصائية:

هي رقم إحصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة، وهي إحدى أدوات الدراسات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والديمغرافية وأي دراسات أخرى، وتنقسم إلى نوعين هما:

- مؤشرات تقيس متغيرات كمية؛
- مؤشرات تقيس متغيرات نوعية.

والمؤشرات بصفة عامة بيانات إحصائية تجُمع لاختبار أو تقييم مسألة من المسائل، ويمكن للمؤشر أن يكون دالة لمتغيرات مختلفة تتصل بجانب معين من الموضوع المراد قياسه، وتبين خصائصه في لحظة معينة.

ب. أهمية المؤشرات الإحصائية:

تكتسي المؤشرات الإحصائية أهمية بالغة لرسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات والقطاعات والبلدان

ولقياس درجة التطور الحاصل فيها، وبصفة عامة يمكن حصر أهمية المؤشرات في النقاط التالية:

- معرفة التطورات الحاصلة في تنفيذ البرامج والمخططات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛
- المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية؛
- المقارنة بين المؤسسات والقطاعات والبلدان والاستفادة من التجارب الدولية ومعرفة مواطن القوة وجوانب الضعف.

ج. المعايير المستخدمة في التصنيف الاقتصادي الدولي:

تنقسم المعايير إلى ثلاثة أنواع نحصرها فيما يلي:

***المعايير الاقتصادية:** وهي أبرز معايير التصنيف وتتمثل فيما يلي:

- الدخل الوطني الخام (الناتج الخام+ الناتج الداخلي الخام)؛
- الدخل الفردي السنوي؛
- المعيار الصناعي: وهذا بمراعاة حجم استهلاك المواد الطاقوية والمعدنية، وضعية القاعدة الصناعية،نسبة مساهمة الصناعة في الدخل الوطني، مقدار إنتاج صناعة الحديد والصلب، وضعية القاعدة الصناعية، نسبة الأيدي العاملة الصناعية؛
- المعيار الزراعي: بقياس مدى تقدم وتخلف القطاع الزراعي ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- المعيار التجاري: وهذا بقياس حجم المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) وعدد المواد المصدرة.

***المعايير الاجتماعية:**

- متوسط الدخل الفردي؛
- نسبة النمو الديمغرافي؛
- معدل الحياة؛
- نسبة استهلاك السكان للمياه العذبة الصالحة للشرب؛
- طبيعة الاستقرار البشري؛
- معدل استهلاك الفرد من الحريرات التي يحتاجها الجسم يوميا.

***المعايير الثقافية ومؤشراتها:**

- نسبة التمدرس؛
- نسبة امتلاك أجهزة التكنولوجيا؛
- نسبة الأمية؛
- عدد الكتب المنشورة سنويا.

د. المؤشرات الاقتصادية:

في المجال الاقتصادي؛ يعرف المؤشر أنه رقم إحصائي تم تشكيله حتى يقيس جانبا من النشاط الاقتصادي وذلك بأكبر قدر من الموضوعية ويتم تحليل العلاقة مع متغيرات ومؤشرات أخرى عن طريق أساليب التحليل للاقتصاد القياسي.

يتم وضع المؤشرات عن طريق تجميع عدة مؤشرات فرعية تظهر في وثيقة تسمى **لوحة القيادة**؛ ويعتبر **الجدول الاقتصادي** الذي وضعه **فرانسوا كيناي** في القرن 18 من أول الأدوات التي استعملت لقياس ثروة بلد معين.

بعد تطور الحسابات الوطنية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، أصبحت أهم المؤشرات المستعملة هي:

- الناتج المحلي الإجمالي (PIB)؛
- الناتج الوطني (القومي) الإجمالي (PNB).

علاوة على ذلك توجد مؤشرات أخرى تدل على رفاهية سكان البلد، وذلك بإدراج مؤشرات الصحة، متوسط العمر، نسبة الأمية، كما أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) قد عمل سنة 1990 على إنشاء مؤشر التنمية البشرية (IDH).

أسئلة الحصة:

- على أي أساس يتم إجراء مقارنات بين دول العالم؟
- اشرح كيف يتم التصنيف الاقتصادي الدولي؟
- التصنيف الاقتصادي الدولي ضرورة حتمية أم خيار استراتيجي؟
- ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي وأيهما يعتمد عليه التصنيف الاقتصادي الدولي؟

التصنيف الائتماني الدولي وأهم مؤشراته

للعولمة المالية أثر كبير على أداء القطاع المصرفي والمالي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال وظهور الأزمات المالية على المستوى الدولي، إذ يحتل النشاط المالي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، نظرا لما يوفره من سيولة وتمويل لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، وعلى هذا الأساس تعاظمت أهمية الأسواق المالية التي تحولت إلى عصب الحياة الاقتصادية في العصر الحديث.

وقد ظهرت وكالات التنقيط لأول مرة في شكلها القديم للعمل على توفير البيانات للمتعاملين في الأسواق ومن ثم مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتحول دورها بداية القرن العشرين إلى وضع تنقيط يعكس الملاءة المالية للمؤسسة الممنوح لها وبالتالي مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛ من خلال تقدير مستويات المخاطر في المعاملات المصرفية والمالية، حيث تم إصدار مؤشرات الجدارة الائتمانية التي تعطي تصنيفا ائتمانيا يعتمد عليه في التصنيف الاقتصادي الدولي.

1. مفهوم التصنيف الائتماني (تصنيف الجدارة الائتمانية):

أدت حاجة المستثمرين والمقترضن لسد فجوة المعلومات بينهم، والرغبة في توفير معلومات سهلة الفهم وموثوقة عن مستوى المخاطر في الإقراض إلى استحداث مفهوم التصنيف الائتماني.

أ. تعريف التصنيف الائتماني:

– يُعرَّف التصنيف الائتماني بأنه عبارة عن:" عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت، لا يعتبر التصنيف ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها".

– التصنيف الائتماني هو:" رأي بخصوص الخطر الائتماني الذي قد تواجهه شركة مصنفة، يعد من طرف وكالة تصنيف ائتمانية بمستوى موثوق حول الجدارة الائتمانية لملتزم بدين مثل الحكومة أو مؤسسة حكومية أو مؤسسة مالية أو شركة مدرجة في السوق المالي".

ومنه التصنيف الائتماني هو رأي وكالة التصنيف في تقويم الملائمة المالية والرغبة في الوفاء بالديون لمصدر الورقة المالية على مقابل الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

ب. أهمية التصنيف الائتماني:

تقوم عملية التصنيف الائتماني بقياس مخاطر الائتمان في القروض على أساس فردي وعلى أساس مجموعات استنادا إلى مستوى المخاطر لكل منها، الأمر الذي يمكن الإدارة من مراقبة التغيرات والاتجاهات التي تتخذها مخاطر المحفظة كما أنها تقدم لمسؤولي الائتمان تقديرا لخطر فشل المدين أو أداة الدين المصنفة استنادا إلى معايير مثل:

- الجدارة الائتمانية للمقترض بما فيها مخاطر التشغيل والمخاطر المالية؛
- شروط الدين والتعهدات المقدمة من المقترض؛
- الأولوية على التصفية.

أي أن تصنيف الجدارة الائتمانية دليل لخاطر المقرض والمستثمر بخصوص مدى احتمال قيام المدين بالوفاء بما التزم به وما يمكن أن يحصل عليه الدائنون في حالة الفشل؛ وتكمن أهمية الحصول على تصنيف ائتماني أعلى في مستوى الفائدة التي يتوجب على مصدر الدين دفعها، فكلما ارتفع التصنيف الائتماني كلما انخفض مستوى الفائدة، والعكس صحيح؛كما تكمن أهميته كذلك في عدد المستثمرين الذين يرغبون في شراء إصدار دين معين، وذلك نظرا لأن العديد من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار لا تستثمر إلا في أدوات الدين ذات الجدارة المرتفعة لذلك فإن انخفاض التصنيف لإصدار معين يعني بالضرورة انخفاض الإقبال عليها وصعوبة تغطيتها؛ نظرا لعزوف هذه الصناديق والمؤسسات المالية عن شرائها.بالإضافة إلى أنه:

- يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية، وذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة (منشآت وأفراد) على معرفة التصنيف الائتماني للجهة الطالبة للقرض أو مصدرة الدين؛
- يساعد المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة المؤسسة وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها؛
- يعكس قوة المركز المالي للمؤسسة أو البنك والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية؛
- يعكس سمعة ومصداقية المؤسسة أو البنك أو الموقع الريادي له في السوق؛
- يؤثر التصنيف إيجابا على النتائج التشغيلية والربحية للمؤسسة؛
- مصداقية التصنيفات هامة لصغار المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم مصادر أخرى للمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار؛
- هو تأكيد على نجاح سياسات و استراتيجيات المؤسسة من فشلها.

2. وكالات التصنيف الائتماني:

تحتل وكالات التنقيط العالمية؛ وكالات التصنيف الائتماني؛ وكالات الجدارة الائتمانية؛ مؤسسات التقييم التسميات متعددة والهدف واحد من خلال المكان الهام والحيز الكبير الذي تحتله في فعاليات النشاط الاقتصادي العالمي، حيث ظهرت بالأساس لتكون كأداة للحد من المخاطر المالية وما ينتج عنها من أزمات مالية حادة.

أ.مفهوم وكالات التصنيف الائتماني:

– تعرف وكالات التنقيط على أنها:" مؤسسات مالية تتولى انطلاقا من جملة إجراءات و أساليب وضع تنقيط لمختلف المؤسسات المالية والشركات يوضح مدى ملاءتها وقدرتها المالية والائتمانية".

– وتعرف أيضا على أنها:" هي الجهة المختصة في تقييم السندات أو الأسهم الممتازة وذلك استنادا إلى تقييم المخاطر الائتمانية الخاصة بالمصدر؛ وتعد التقييمات الصادرة عنها بمثابة دليل معترف به في أسواق الائتمان"

– كما يمكن أن تعرف على أنها: "مؤسسات تتولى تقييم و تنقيط خطر مؤسسة ما قصد إعلام المؤسسة المعنية نفسها الخاضعة للتنقيط وكذا مختلف المتعاملين والمستثمرين الراغبين في شراء أو تملك الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسة المعنية بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الآجال المحددة".

وتقوم وكالات التصنيف الائتماني بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات. وتعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبنى عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات.

ب. خلفية تاريخية حول نشأة وكالات التصنيف الائتماني:

ظهرت وكالات التنقيط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث برزت أول وكالة تنقيط سنة 1841 في نيويورك وهي "**وكالة التجار**"، **"the mercantile agency** "؛ حيث جاء ظهورها كرد فعل على الأزمة المالية سنة 1837 التي اعتبرت نتيجة لضعف انتقال المعلومات والبيانات بين مختلف المتعاملين وبالتالي جاءت هذه الوكالة لتتولى جمع وتوزيع البيانات والمعلومات على مختلف المتعاملين بما يساعد على اتخاذ أفضل القرارات الاقتصادية التجارية والمالية.

حيث أدت هذه الأزمة إلى استشعار الحاجة إلى تقييم الملاءة الائتمانية للمتعاملين (أي قدرتهم على سداد ديونهم)؛ وبدأت عملية التنقيط لأول مرة سنة 1909 من طرف مؤسسة "**moody`s** **"** التي كانت أول مؤسسة تضع نظاما تنقيطيا خاصا بشركات السكة الحديدية وذلك من طرف مؤسسها "**john moody**"؛ ابتداءا من Aaa التي تعني وضعية مالية جيدة، إلى غاية Fالتي تعني وضعية مالية سيئة، وابتداءا من منتصف 2010 برزت كل من مؤسستا التنقيط **standard and poor`s Fitch** كمؤسستان مختصتان في التنقيط كذلك.

وكل منها أصبح يمارس نشاطه فيما يزيد عن 100 دولة حيث اكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين في كثير من دول العالم.

وأصبحت هذه الوكالات تشكل مستودعا ضخما للمعلومات، كانت تقدم خدماتها في البداية للمؤسسات مجانا إذ كانت تعتمد في مداخيلها على الإشهار؛ ومن ثم أصبحت تقدم استشاراتها مقابل عمولات، وبرزت أهميتها أكثر ابتداء من سنة 1980 تاريخ انطلاق موجة التحرير المالي وظاهرة الوساطة المالية وترسخت أكثر في التسعينيات مع الانتشار الواسع لتقنيات الهندسة المالية والتوريق.

ج. أهمية وكالات التنقيط كأداة لإدارة المخاطر:

تزايدت أهمية وكالات التنقيط العالمية في الاقتصاد العالمي خصوصا منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، وهي المرحلة التي تمثل تحولا في النشاط الاقتصادي العالمي وبالخصوص المالي منه، حيث شهدت هذه المرحلة تحرير الأسواق المالية والخدمات المصرفية، إضافة إلى تطور الهندسة المالية التي زادت من تعقيد المبادلات والالتزامات على وجه الخصوص خصوصا مع ظهور المشتقات المالية، وبالتالي فإن ذلك كان له الأثر البالغ من حيث تزايد المخاطر المالية في الأسواق المالية العالمية، وهو ما زاد من أهمية الدور الذي تؤديه وكالات التنقيط العالمية والمتمثل في:

- مساعدة المتعاملين على اتخاذ القرارات في السوق المالي؛
- المساهمة في زيادة المنافسة بين المؤسسات للحصول على تنقيط جيد؛
- الحد من الأزمات المالية.

د. المعايير الواجب توافرها في وكالات التصنيف الائتماني:

لاعتماد تصنيف الوكالات وجب توفر مجموعة من المعايير المقبولة إلى التفرقة بين المخاطر تتمثل فيما يلي:

- الموضوعية؛
- الاستقلالية؛
- الشفافية/الإتاحة الدولية؛
- الإفصاح؛
- تتوفر لديها مصادر معلومات/الموارد؛
- المصداقية.

3. آلية التنقيط:

تكون عملية التنقيط بناء على طلب المؤسسة الراغبة في الحصول على تنقيط يعكس مدى قوتها وصلابتها المالية والائتمانية، حيث تستغرق هذه العملية فترة من 8 إلى 12 أسبوعا وتتم على 4 مراحل:

أ. المرحلة الأولى :إعداد المستندات وتقديمها لوكالة التنقيط

بعد قيام المؤسسة الراغبة في الحصول على تنقيط بتقديم طلبها إلى وكالة التنقيط، فإنها تتبع ذلكلابتقديم المستندات التي تطلبها الوكالة والمتعلقة ب :وضعيتها المالية، هيكلة رأسمالها، وضعها في السوق وقدرتها التنافسية،

هيكلها التنظيمي و آفاق تطورها المستقبلية...الخ، وزيادة على ذلك فإنه يتواجد على مستوى كل مؤسسة ما يسمى ب"**مستشار التنقيط**"، والذي يتولى مهمة مرافقة ومساعدة وكالة التنقيط في مهمتها، وبالأخص توضيح نقاط القوة والجوانب الإيجابية للمؤسسة المعنية بالتنقيط، وذلك كتبرير واستباق لأية جوانب ونقاط سلبية قد تتوصل إليها الوكالة من خلال دراستها للمستندات.

ب. المرحلة الثانية :تحليل وكالة التنقيط للمستندات

تستغرق هذه العملية أسب وعين أو ثلاثة أسابيع، حيث أنه قد تتخللها إمكانية طلب الوكالة لمستندات إضافية من طرف المؤسسة المعنية الخاضعة للتنقيط، قصد التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة تعكس حقيقة الوضعية المالية والائتمانية للمؤسسة المعنية.

ج. المرحلة الثالثة :زيارة محللي الوكالة للمؤسسة الخاضعة للتنقيط

يتولى المحللون زيارة المؤسسة الخاضعة للتنقيط، وذلك بغرض إجراء مقابلات مع المسؤولين في المؤسسة الخاضعة للتنقيط بمختلف مستوياتهم و مهامهم، وذلك ما يدفع في الغالب مسؤولي كل مؤسسة من المؤسسات الخاضعة للتنقيط إلى الاجتماع فيما بينهم قصد تحضير طريقة الرد على أسئلة واستفسارات المحللين.

د. تحضير التقرير النهائي وتقديم التنقيط

بعد القيام بزيارة المؤسسة الخاضعة للتنقيط، يقوم المحللون بإعداد تقاريرهم التي تقدم إلى الهيئة المختصة بتقديم التنقيط، والتي تقوم بناء على ما جاء فيها وعلى ما جاء في تقارير تحليل المستندات الخاصة بمختلف جوانب نشاط المؤسسة الخاضعة للتنقيط، بوضع التنقيط النهائي الذي يعكس حقيقة الوضعية المالية والائتمانية للمؤسسة.

والجدير بالذكر أن وكالات التنقيط في الغالب تخضع التنقيط المقدم للمؤسسات إلى التعديل في كل مرة، وذلك تزامنا مع أية أحداث أو مجريات قد تساهم في التأثير على وضعية المؤسسة من مختلف الجوانب سواء بالسلب أو بالإيجاب.

4. معايير التنقيط:

تقوم عملية التنقيط عموما على أربعة معايير هي:

أ.خطر الدولة: يتعلق بدراسة الاختلالات والأحداث التي تحدث على مستوى الدولة التي تمارس فيها المؤسسة أو أحد فروعها نشاطها. ويرتكز دراسة خطر الدولة على دراسة المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فيها، بحيث أن الاستقرار السياسي يشكل دورا كبيرا في التأثير على القرارات الاستثمارية ومن ثم الآفاق الاقتصادية وهذا ما يؤثر بالضرورة على المؤسسات الناشطة في هذه الدولة.

ب. وضعية المؤسسة في السوق: تحليل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة الخاضعة للتنقيط من حيث مكانتها في السوق وقدرتها التنافسية، كما تقوم بدراسة الوضع التنظيمي والتشريعي والقانوني للسوق ومختلف تأثيراته على نشاط المؤسسة حاضرا ومستقبلا.

ج. هيكلة المؤسسة: هناك العديد من المؤسسات التي تكون فروعا تابعة لمجمعات، وبالتالي فإن وضعيتها المالية وقدرتها الائتمانية تتأثر بالوضعية المالية للمجمع الأم، مما يحتم على وكالات التنقيط الاهتمام بالهيكل التنظيمي للمؤسسة الخاضعة للتنقيط قصد تجنب أية قصور تؤدي إلى تقديم تنقيط خاطئ.

د.وضعية الأموال الخاصة: ان ارتفاع حجم الأموال الخاصة يمكن المؤسسة من تغطية كامل السلبيات وإعطائها القدرة والإمكانية على مواجهة أية صدمات أو أزمات مالية، فهي تبرز كصمام أمان يساعد المؤسسة في تعزيز قدرتها على سداد التزاماتها في تواريخها المحددة.

وتنص اتفاقية بازل 2 فيما يخص التنقيط لى ما يلي:

- إذا خضعت المؤسسة للتنقيط من وكالة معينة، فإن المتعاملين يتوجب عليهم أخذه بعين الاعتبار؛
- إذا خضعت المؤسسة للتنقيط من وكالتين، فإن المتعاملين يأخذون بعين الاعتبار التنقيط الأدنى؛
- إذا خضعت المؤسسة للتنقيط من طرف عدة وكالات، فإن المتعاملين يأخذون بعين الاعتبار أدنى تنقيطين ممنوحين لها.

5. أصناف التنقيط (مؤشرات الجدارة الائتمانية):

إن مختلف أصناف التنقيط التي تضعها وكالات التنقيط للمؤسسات والتي يكون الهدف منها هو توضيح الملاءة المالية للمؤسسات ومدى قدرتها على بالتزاماتها المالية والتي تكون على مستويات عدة تتجدد بناءا على المعايير السابقة الذكر حيث أنها تمس:

- مختلف أنواع المتعاملين سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة أو دول والتي تنشأ عن تعاملاتها المالية المتعددة التزامات بتسديد أصل دين وفوائده لجهة ما؛
- مختلف أنواع أوراق المديونية (السندات) المطروحة في السوق المالي، والتي يتعلق التنقيط بها بحيث أن تنقيط هاته السندات هو نفسه تنقيط المؤسسة المصدرة لها. وتتولى كل وكالة تنقيط وضع نظام تنقيط خاص بها على المدى القصير والمدى الطويل، حيث أنها لكل تنقيط يكون إما ذو بعد استثماري **investment grade** والذي يعني أن المؤسسة تواجه خطرا ائتمانيا مقبولا، أو ذو بعد مضارباتي **spéculative grade**والذي يعني أن المؤسسة تواجه خطر الإفلاس وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها بشكل حقيقي.

وتختلف أصناف التنقيط ومعاييره من وكالة لأخرى، لكن في الغالب نجد أربعة مستويات لأصناف التنقيط A.B.C.D وكل مستوى معين يتضمن مستويات فرعية وسطية فيه، حيث أنه ما بين AAAوA فإن ذلك يعني

ديون المؤسسة مضمونة ولا تتضمن خطرا إلا بنسبة 0.05%، مابين BBBوB فإن ذلك يعني ديون المؤسسة في وضعية تجعلها محل مضاربة وبالتالي ظهور حالة لا استقرار وشك بخصوص قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ما بين CCCوC فإن ذلك يعني أن المؤسسة في حالة خطر الإفلاس وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها، أو ما بين DDDوD فإن ذلك يعني عدم قدرة المؤسسة بشكل حقيقي على الوفاء بالتزاماتها.

والشكل يوضح لنا مستويات التنقيط الممنوح للمؤسسات من طرف وكالات التنقيط الثلاثة الأشهر عالميا والتي تستحوذ على حصة سوقية تعادل 90% (أنظر الشكل رقم 01).

الشكل رقم (01): مستويات التنقيط المختلفة المعتمدة على مستوى أشهر وكالات التنقيط العالمية

Moody's	Standard & Poor's	Fitch Ratings
Aaa	AAA	AAA
Aa1	AA+	AA+
Aa2	AA	AA
Aa3	AA-	AA-
A1	A+	A+
A2	A	A
A3	A-	A-
Baa1	BBB+	BBB+
Baa2	BBB	BBB
Baa3	BBB-	BBB-
Ba1	BB+	BB+
Ba2	BB	BB
Ba3	BB-	BB-
B1	B+	B+
B2	B	B
B3	B-	B-
Caa	CCC+	CCC
Ca	CCC	
C	CCC-	
/	D	DDD

Source: Ilanah Jospé et autre : **les failles des agences de notation**, 2012, p28 .

المستوى 1: (**Aaa**) ضمان أمثل

المستوى 2: (**Aa1-Aa3**) ضمان ذو رتبة أعلى

المستوى 3: (**A1-A3**)ضمان ذو رتبة متوسطة

المستوى 4: (**Baa1-Baa3**)ضمان ذو رتبة أدنى

المستوى 5: (**Ba1-Ba3**) لا ينصح بالاستثمار فيه

المستوى 6: (**B1-B3**) لا ينصح بالاستثمار فيه بشكل كامل _ مستوى عال من هجمات المضاربة_

المستوى7: (**Caa**) عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الظروف العادية المشجعة

المستوى 8: (**Ca**) خاص فقط بالمضاربة

المستوى 9: (**C**) تأخر في الدفع وعلى وشك الإفلاس

المستوى10: (**D**) في حالة إفلاس

ملاحظة: نفس الشيء بالنسبة للوكالات المتبقية تخلف الرموز فقط في التسمية.

6. أشهر وكالات التصنيف الائتماني:

يوجد العديد من وكالات التصنيف الائتماني حول العالم إلا أن هناك ثلاث شركات بالتحديد يطلق عليها الشركات الثلاث الكبرى وهي: "**ستاندر أند بورز" و"موديز" و"فيتش**" وكلها شركات أمريكية المنشأ؛ بحيث تسيطر على ما يتراوح بين 95.90% من سوق إصدار الديون في العالم. وتتميز هذه الوكالات بخبرتها الطويلة في صناعة التصنيف الائتماني. وإمكاناتها الكبيرة المادية منها والبشرية، واستمدت شهرتها المتزايدة من كونها الوحيدة تقريبا القادرة على إجراء جميع أنواع التصنيفات الائتمانية لاسيما التصنيفات السيادية، وتصنيف مختلف أنواع الديون والمنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة بالاضافة إلى انتشارها الواسع في عدد كبير من دول العالم.

أ. وكالة ستاندر آند بورز: "Standdard and Poor's" Standard & poor's Financial services

تأسست عام 1860، والوضع الحالي بدأ سنة 1941، من خلال اندماج كلا من شركتي بور وستاندرد مكونة الشركة الحالية وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، يتمثل نشاطها في تقديم خدمات مالية ببورصة نيويورك بالولايات المتحدة. مؤسسها "داريل لثبريدج"، والمالك "مكغروهيل"، عدد الموظفين حوالي 10000، بحيث تقوم بنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات، تتوزع مكاتبها في حوالي 23 بلدا حول العالم، بدأت بإصدار درجات التصنيف الائتماني للأوراق المالية في سنة 1929. قامت بإصدار أكثر من مليون تصنيف ائتماني، وقامت بتصنيف ما قيمته أكثر من 23 تريليون دولار أمريكي من الديون، كما تملك واحدا من أهم مؤشرات الأسهم الأمريكية وهو مؤشر S & P500، وهي من أكبر وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبار.

ب. وكالة موديز لخدمة المستثمرين: "Moody's Investors Services"

وكالة موديز من أهم وكالات التصنيف الائتماني في العالم من حيث رقم مبيعاتها وحصتها في السوق، وتعد أيضا من أقدم المؤسسات التي عملت في هذا المجال، وتملك موديز مكاتب تمثيلية في أكثر من 36 بلدا تتوزع على مختلف أنحاء العالم.

تأسست مؤسسة موديز لخدمة المستثمرين عام 1906 على يد الأمريكي جون مودي وبحلول سنة 1929 كانت موديز تصنف الديون السيادية لحوالي خمسين دولة في العالم.

تعد من أهم مصادر التصنيفات الائتمانية، كما أنها توفر بيانات بحثية وأدوات تحليلية لتقويم مخاطر الائتمان، وتستفيد منها أكثر من 2400 مؤسسة حول العالم، يعمل لديها ما يقارب 4000 موظف، منهم أكثر من 1000 محلل ائتماني، وتقوم وكالة موديز بإجراء التصنيفات الائتمانية التالية:

100 تصنيف ائتماني سيادي؛ 12000 تصنيف للشركات؛ 29000 تصنيف للسندات المالية العامة؛ 96000 تصنيف للمنتجات المالية المركبة عالية المخاطر.

ج.وكالة فيتش للتصنيف: "Fitch Ratings"

تعد وكالة فيتش أحد أهم من يقدم التصنيفات الائتمانية في معظم الأسواق المالية العالمية، تغطي أكثر من 150 بلدا حول العالم. أنشأت نتيجة لاندماج شركتي "فيتش" و"إيبكا" سنة 1997، ومن ثم الاندماج مع "Duffand Phelps"و "Thomson Financial"و"Bank Watch" في سنة 2000. تأسست عام 1913 وتتبع شركة هيرست بالولايات المتحدة والمؤسس هو جون نولز فيتش، تقدم خدمات مالية.

7. فوائد التصنيف على الأسواق المالية:

لتصنيف الجدارة الائتمانية فوائد عديدة نذكر منها:

- تحفيز النمو في السوق (إنشاء العمق المالي)؛
- تحفيز الاستقرار والأمان الوقائي؛
- تزيد من كفاءة الأسواق المحلية والعالمية (الاندماج في السوق العالمي)؛
- تسهيل الحصول على القروض ومعلومات عن الفرص الاستثمارية؛
- إمداد متخذي القرارات الاستثمارية بإطار فعال للفرص الاستثمارية.

8. معايير بناء مؤشر الجدارة الائتمانية:

لبناء مؤشر الجدارة الائتمانية يجب الالتزام بالمعايير التالية:

- جودة الإدارة؛
- الوضع في السوق المالي؛
- درجة التنوع الاقتصادي والمالي؛
- درجة المرونة المالية؛
- الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي؛
- درجة الإفصاح والشفافية؛
- الاستقرار السياسي واتجاهات السياسات الاقتصادية وتداعياتها على نظام الصرف؛
- القدرة على السداد والوفاء بالالتزامات؛
- تقييم مخاطر المقترض؛

- الشركاء التجاريين الرئيسيين؛
- العلاقات الحكومية الخاصة والعلاقات الدولية.

9. الشروط التي يجب توفرها في تصنيف الجدارة الائتمانية:

للقيام بتصنيف جدارة ائتمانية موثوق وحقيقي يجب توفر ما يلي:

- اليقين (الوضوح والشفافية)؛
- المصداقية؛
- الدقة خصوصا عند تقييم المخاطر؛ مدى واسع للمخاطر المأخوذة في الحسبان؛
- تغطية كبيرة للأسواق المالية والأدوات المالية؛
- تعددية الاهتمام على المستوى المحلي والقومي والعالمي؛
- إمداد متخذي القرارات بإطار فعال للمرجعية الاستثمارية (أدوات التحليل المالي).

10. من يستفيد من تصنيف الجدارة الائتمانية:

هناك عدة جهات مستفيدة من تصنيف الجدارة الائتمانية نذكر:

- المقترض؛
- المقرض؛
- الوسطاء والسماسرة (مصارف ومؤسسات مالية واستثمارية)؛
- الحكومات والمنظمين للأسواق المالية؛
- رجال الأعمال والاقتصاديين والمحللين الماليين؛
- المنظمات الدولية المعنية بالأسواق المالية والتنمية الاقتصادية.

11. المعايير التي نستطيع بها اختيار تصنيف الجدارة الائتمانية من أي وكالة نشر:

- درجة الاستخدام العملي والفعلي للتصنيف في السوق من يوم إلى يوم؛
- النجاحات السابقة في تاريخ الوكالة الناشرة؛
- اتساع نطاق التغطية سواء للأسواق أو المخاطر أو الأدوات؛

- درجة عمق التحليل ودرجة المهنية التي تعرض بها النتائج؛
- درجة الاتساق والتناسب في النتائج عبر الدول والمنشآت وعبر الزمن.

12. لماذا تظهر الاختلافات في التصنيف بين وكالات التصنيف العالمية:

- نظرا لحداثة ظاهرة تصنيف الجدارة والنقص الشديد في الخبرات في هذا المجال من ناحية وعدم عمق الخبرة من جانب

الوكالة القائمة بالتصنيف من ناحية أخرى فإن هذا مجتمع يؤدي إلى ظهور الاختلافات؛

- يجب أن نفهم أن تصنيف الجدارة الائتمانية هو رأي الناشر بناءا على تقييمه للمخاطر وأن الاختلاف في وجهة نظر الجهات الناشرة وطريقة تقييمهم للمخاطر رغم أنه قد ينتهي الأمر إلى نفس التصنيف.

13. أهم أنواع التصنيفات الائتمانية ومحدداتها:

تتعدد أنواع التصنيفات الائتمانية من خلال تقسيمها وفق عدة معايير (معيار الفترة الزمنية، معيار الأداة المصنفة، معيار الجهة المصنفة، معيار طالب التصنيف)، إلا أن التركيز ينصب على دراسة أهم نوعين من هذه التصنيفات، حيث يتعلق النوع الأول بالتصنيف الائتماني السيادي لأهميته في أنه مفتاح التصنيفات الائتمانية الأخرى، أما النوع الثاني فهو خاص بالتصنيف الائتماني للمصارف بصفته مثالاً عن أحد أهم أنواع المؤسسات المالية وهي المصارف.

أ. التصنيف الائتماني السيادي:

- يُعرَّف التصنيف الائتماني السيادي بأنه :" رأي وكالة التصنيف الائتماني في تقويم الحالة المستقبلية للمقدرة المالية السيادية ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد؛ وكلما حصل البلد على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع، كلما انخفضت احتمالات عدم الوفاء بالالتزامات المالية في حال تعرض البلد للأزمات المالية والاقتصادية"، وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني معايير كمية وموضوعية لتحديد مخاطر الائتمان السيادية، وإصدار درجة التصنيف الائتماني السيادي.

- ويعرف أيضا على أنه:"إجمالي حجم القروض الخارجية التي تستطيع الدولة المدينة استيعابها ويمكنها إعادة سدادها في الوقت المتفق عليه وذلك من إيراداتها المستقبلية من الصرف الأجنبي. ويعتبر استخدام القروض الأجنبية عنصرا هاما لأن استخدام تلك الأموال في الاستثمارات التي تزيد من الصادرات أو تحجل محل الواردات سوف يولد مصادر إضافية من الدخل لخدمة الديون الخارجية والتي قد لا تكون متاحة في المستقبل نتيجة زيادة الاستهلاك". وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني معايير كمية وموضوعية لتحديد مخاطر الائتمان السيادية وإصدار درجة التصنيف الائتماني السيادي.

ويُعبر التصنيف الائتماني السيادي عن مخاطر عدم سداد الدولة لديونها المستحقة في سوق الأوراق المالية.

*** دور التصنيف الائتماني السيادي:**

يؤثر التصنيف الائتماني السيادي على الاقتصاديات من خلال ما يلي:

- يعتبر التصنيف الائتماني السيادي أحد أهم العوامل في تحديد معدل الفائدة والذي بموجبه تقترض الحكومة من المؤسسات المالية الدولية، ومن أجل الحصول على تكاليف تنافسية ونفاذ واسع إلى أسواق رأس المال العالمية، يتعين الحصول على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة ضمن درجة الاستثمار من قبل وكالة موديز أو وكالة ستاندر آند بورز ووكالة فيتش .حيث يعكس التصنيف الائتماني المرتفع معدل الفائدة المنخفض.
- يؤثر التصنيف الائتماني السيادي على التصنيف الائتماني للمصارف والشركات والأوراق المالية في البلد بشكل إيجابي أو سلبي. ذلك أنه لا يمكن للشركات أو الأوراق المالية المصنفة أن تحصل على تصنيف ائتماني أعلى من التصنيف الائتماني السيادي، إذ لا يمكن لها أن تتخطى المخاطر السيادية للدولة بأي حال من الأحوال، وبالتالي فإن رفع أو تخفيض درجة التصنيف الائتماني السيادي يؤدي إلى رفع أو تخفيض الوحدات تحت السيادية المصنفة.
- إن التصنيف الائتماني السيادي المنخفض يؤثر بشكل سلبي على النمو في الاقتصاديات الناشئة، ذلك أنه يزيد من تكلفة الإقراض اللازمة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة.

*** محدِّدات التصنيف الإئتماني السيادي :**

لا يوجد نموذج يمكن أن يحدد جميع العوامل التي تؤثر على الملاءة المالية السيادية، وإن العوامل التي تأخذها وكالات التصنيف الائتماني بالاعتبار من أجل إعطاء درجة التصنيف الائتماني السيادي يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:

- التوازن الاقتصادي الكلي؛
- التركيب الهيكلي للاقتصاد، ومدى حساسيته للتعرض للصدمات الاقتصادية، والمخاطر السياسية؛
- المالية العامة للدولة والتمويل النقدي؛
- قوة القطاع المالي والمصرفي، وعلاقته باستقرار الاقتصاد الكلي والالتزامات السيادية الطارئة؛
- الموارد المالية الخارجية، وميزان المدفوعات، وتدفق رأس المال، بالإضافة إلى تركيبة الدين الخارجي.

ب. التصنيف الائتماني للمصارف:

أ. مفهومه:

" تعبر درجة التصنيف الائتماني للمصارف عن رأي وكالة التصنيف الائتماني في مدى إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية، وبالتالي مدى احتياجه إلى الدعم والمساعدة المالية في المستقبل".

وتبدأ خطوات إعداد التصنيف الائتماني للمصرف بقيام وكالة التصنيف بتحليل البيئة الاقتصادية والتشغيلية له ثم إعداد استبياناً متعلقاً به، بعده يتم عقد اجتماع مع الإدارة العليا للمصرف بهدف الحصول على معلومات عامة عن أنشطة المصرف المتنوعة ومناقشة البيانات المقدمة وتقويمها وتحليلها من أجل الوصول إلى النموذج المناسب لإجراء التصنيف الائتماني، عقب ذلك يتم إعداد مسودة التقرير وعرضها على المصرف لإجراء تعديلات مناسبة، بعدها تُوزَّع تلك التعديلات على لجان الائتمان التي تجتمع فيما بعد لتحدد درجة التصنيف الائتماني النهائية وإخطار المصرف بها رسمياً، ليتم نشرها بعد ذلك للمستثمرين والجمهور بمختلف وسائل الإعلام والأخبار الصحفية ومواقع الإنترنت.

ب. محدِّدات التصنيف الائتماني للمصارف:

تستند وكالات التصنيف الائتماني على مجموعة من العوامل الكمية والنوعية في إصدار درجات التصنيف الائتماني للمصارف، وتغطي هذه العوامل المحدِّدات الرئيسية التالية:

- المخاطر بأنواعها :مخاطر الإدارة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة، مخاطر التمويل والسيولة؛
- حجم رأس مال المصرف وكفايته طبقاً لمقررات لجنة بازل، وقدرة المصرف على النفاذ إلى مصادر رأس المال الخارجية والتمويل طويل الأجل؛
- أثر التوريق على المصرف من حيث الفوائد والمخاطر المرتبطة به، والدوافع الكامنة وراءه، والذي يؤدي إلى إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، كما تقوم وكالات التصنيف بتحليل جودة الأصول محل التوريق؛
- الإيرادات والأداء ومدى قدرتها على توليد الأرباح؛
- بيئة السوق التي يعمل بها المصرف؛
- التنويع في الأعمال؛
- الإدارة والإستراتيجية الواضحة للمصرف؛
- الحوكمة؛
- الملكية وحجم الدعم المتاح للمصرف.

في الأخير نقول أن شركات التصنيف الائتماني تشكل دورا محوريا وأساسيا في الأسواق المالية الحديثة، كما أن لها دورا أساسيا في دعم عنصر الشفافية في الأسواق عن طريق تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم بثقة أكبر.

فهي تساهم في حل مشكلة القصور في كفاءة المعلومات والبيانات بين المقرضين والمقترضين من جانب؛ والمقرضين والمستثمرين من جانب آخر وفي الكشف عن الملاءة المالية وتحديد درجة المخاطر المرتبطة بالشركات.

ورغم هذه الأهمية البالغة إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع مطلق بدور وكالات التصنيف الائتماني العالمية في حدوث الأزمات المالية لإخفاقها في إعطاء درجات تصنيف ائتماني دقيقة.

أسئلة الحصة:

- ما الهدف من وراء ظهور وكالات التنقيط (وكالات التصنيف الائتماني الدولي)؟
- ما هي أبعاد التنقيط؟
- ما الفرق بين التصنيف الائتماني والتصنيف الاقتصادي وأيهما أشمل من الآخر؟

أ. سلاوي حسينة

مؤسسات التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراتها

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقاس بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تشكل دورا هاما في عمليات التخطيط والمراقبة وتحليل التطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرارات وعاملا أساسيا لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان.

ولقد تخصصت منظمات دولية في تصنيف دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة، وتصُدر تبعا لذلك تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية، وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول العالم في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات عدة بدءا من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المناسبة، مرورا بوضع تعاريف لهذه المؤشرات ووصولا إلى إقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها بإتباع منهجيات معيارية دقيقة في جمع البيانات اللازمة لهذه المؤشرات التي تطُور وتنُقح باستمرار نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، ناهيك عن مصداقية هذه المنظمات المتخصصة وحيادية تصنيفاتها.

1. الهيئات الدولية للتصنيف الاقتصادي وأهم مؤشراتها:

تعتمد الكثير من المنظمات على معايير معينة وعلى مؤشرات اقتصادية محددة تصنف من خلالها دول العالم.

أ. تصنيف دول العالم إلى عدة مجموعات:

تراعى عدة اعتبارات في تقسيم البلدان والمناطق في العالم، منها تصنيف الأمم المتحدة للدول حسب فئات الدخل: دول ذات الدخل المرتفع، ودول ذات الدخل المتوسط، الشريحة العليا والشريحة الدنيا، ودول ذات الدخل المنخفض، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيصنف العالم إلى المناطق التالية:

- أوربا وآسيا الوسطى وتضم ثمانية وخمسين بلدا؛
- شمال أمريكا وتضم ثلاثة بلدان؛
- أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومجموع دولها اثنان وأربعون بلدا؛
- إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي ثمانية وأربعون بلدا؛
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي واحد وعشرون بلدا؛
- شرق آسيا والمحيط الهادي وتضم ثمانية وثلاثين بلدا؛
- جنوب آسيا وهي ثمانية بلدان.

كما يقسم البنك الدولي البلدان حسب الدخل إلى عدة مستويات هي:

- المجموعة المنخفضة الدخل: 1005 دولار أمريكي أو أقل (تضم 31 بلدا)؛
- الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط: 1006 دولار- 3955 دولار (تضم 52 بلدا) ؛
- الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط: 3956 دولار- 12235 دولار (تضم 56 بلدا)
- المجموعة المرتفعة الدخل: 12236 دولار أو أكثر(تضم 79 بلدا).

2. أهم التصنيفات الاقتصادية الدولية:

توجد العديد من المنظمات المتخصصة في تصنيف الدول من أهمها الأمم المتحدة ومؤسساتها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنتدى الاقتصادي العالمي، المعهد العالمي لريادة الأعمال، الشفافية العالمية وغيرها. وهذا الجدول يتضمن أهم منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي مع التقارير التي تصُدرها وترتيب الجزائر فيها.

أ. أهم منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي: (أنظر الجدول)

الجدول رقم(01): أهم منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي مع التقارير التي تصدرها

الرقم	الجهة المصدرة للتقرير	اسم التقرير	سنة الإصدار	الدول	الدرجة	الترتيب
1	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Humant développemen report	2016	188	1/0.745	83
2	مجموعة البنك الدولي	Doing business	2018	190	100/46.71	166
3	المنتدى الاقتصادي العالمي	Global competitiveness report	2017-2018	137	10/4.07	86
4	المنتدى الاقتصادي العالمي	Global competitiveness report Higher education Training index	2017-2018	137	7/4	92
5	المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعتا يال وكولومبيا الأمريكيتان	Environmental performance index	2016	180	100/57.18	88
6	المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد Insead	The global innovation index	2017	127	100/24.34	108
7	الاتحاد الدولي للاتصالات	Measuring the information soceity report	2017	193	10/4.67	102
8	منظمة الشفافية العالمية	Corruption perceptions index	2018	176	100/33	112
9	المعهد العالمي لريادة الأعمال	Global enterpreneurship and development index	2017	137	100/24.7	80

10	معهد ليجاتوم Legatum	Legatum prosperrity index	2017	149	100/50.28	116
11	Sustainable development solution network (UN)	World happiness index	2017	155	10/5.872	53

المصدر: عبد الفتاح داودي، **الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، الجزائر، جوان 2018، ص ص 212- 213

ب.أهم التقارير في التصنيف الاقتصادي ومؤشراتها:

سنقوم في هذا الجزء بالتطرق إلى مجموعة من تقارير هيئات التصنيف الاقتصادي الدولي والمؤشرات التي تصدرها لإجراء مقارنات بين دول العالم.

***تقرير التنمية البشرية: Human Development Report**

تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965 عبر دمج هيئتين أمميتين سابقتين هما: البرنامج الموسع للمساعدة التقنية للأمم المتحدة الذي أنشئ عام 1949، والصندوق الخاص للأمم المتحدة الذي أسس سنة 1958. يقع في نيويورك وتوجد له مكاتب تمثيلية في أكثر من 177 دولة يسهر على إنجاز مشاريع بها وعلى توفير المشورة والمساعدة التقنية للحكومات. وهو يركز على دراسة قضايا التنمية في العالم، ويعمل على توفير أدوات قياس وحلول مبتكرة ويقترح سياسات عامة للدول فيما يخص التنمية المستدامة، تقديم الدعم لبرامج شتى، يتلقى البرنامج إعانات مالية سنوية مباشرة من الدول وتعتبر النرويج والمملكة المتحدة بالإضافة إلى السويد واليابان أكثر الدول المانحة، ويصدر البرنامج تقريرا سنويا عن وضع التنمية البشرية منذ عام 1990؛ يسمى: **تقرير التنمية البشرية** يتضمن **مؤشر التنمية البشرية** ويصدر من قبل مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقع مقر البرنامج في مدينة نيويورك ويهدف إلى تعزيز التنمية البشرية وذلك من خلال المؤشرات التالية الموضح في دليل التنمية البشرية (**HDI**) كما هو موضح في الجدول التالي:

متوسط العمر المتوقع، متوسط سنوات الدراسة، سنوات المتوقع من التعليم المدرسي، الدخل القومي الإجمالي لكل فرد، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب يتم حسابه على أساس معدل ثلاث مؤشرات أساسية أخرى للتنمية البشرية وهي: معدل العمر لدى الولادة الذي يمثل قدرة الفرد على العيش طويلا والصحة الجيدة ومعدل التمدرس الذي يعكس القدرة على اكتساب المعارف إلى جانب الدخل الوطني الخام للفرد الذي يحدد القدرة على الحصول على مستوى معيشة لائق .

الجدول رقم (02): مكونات دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مستوى المعيشة	**المعرفة**		**الصحة**
نصيب الفرد من الناتج المحلي	معرفة القراءة	نسبة القيد في	العمر المتوقع عند الولادة

الإجمالي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية	والكتابة عند البالغين	التعليم الابتدائي والثانوي	
	معدل معرفة القراءة والكتابة	معدل الالتحاق بالتعليم	
معدل مستوى المعيشة	معدل المعرفة		معدل العمر المتوقع عند الولادة

المصدر: إياد أحمد نمر زيداوي، **التنمية البشرية –دراسة في قيام التنمية البشرية–**، رام الله، فلسطين، 2007، ص2.

وتستخدم المعادلة التالية لحساب كل مؤشر من مؤشرات دليل التنمية البشرية:

دليل المؤشر= (القيمة الفعلية– القيمة الدنيا)/ (القيمة القصوى –القيمة الدنيا)

بعد ذلك يتم حساب دليل التنمية البشرية من خلال إيجاد الوسط الحسابي للمؤشرات الثلاث

الجدول رقم (03): القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر من مؤشرات دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الولادة	85	25
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	100	0
نسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي	100	0
مستوى المعيشة	40000	100

المصدر: إياد أحمد نمر زيداوي، **التنمية البشرية –دراسة في قيام التنمية البشرية–**، رام الله، فلسطين، 2007، ص26.

يصدر تقرير التنمية البشرية ومن ضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب حاليا أكثر من 188 دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف) ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي3 :

- طول العمر ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و 85 سنة؛
- المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0%و100%؛
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40.000دولار.

وتتراوح قيمة المؤشر بين ثلاث مستويات هي :تنمية بشرية عالية % 80 أو أكثر، تنمية بشرية متوسطة (من % 50 إلى79%) وتنمية بشرية منخفضة أقل من50%. كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): مستويات التنمية البشرية

مستويات التنمية البشرية	قيمة مؤشر التنمية البشرية
تنمية بشرية عالية	أكثر من 0.84
تنمية بشرية متوسطة	بين 0.5 و 0.77
تنمية بشرية منخفضة	بأقل من 0.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

***تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: Doing Business Report**

يصُدر البنك الدولي العديد من التقارير، **منها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال** الذي بدأ بإصداره عام 2003 ،وهو:" دراسة تقوم

بها مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية سنويا وهي موجهة لقياس عدة مؤشرات نتيجة للقوانين والإجراءات المنظمة للأنشطة الاقتصادية، وذلك في أكثر من 190 بلدا"، وقد صدر التقرير الأخير في2019 ،ويعتمد على معايير خاصة في تصنيف الدول ويقيس التقرير كفاءة ونوعية اللوائح التجارية في 190 اقتصاد حول العالم من خلال 10 محاور للتقرير هي:

-بدء النشاط التجاري؛ استخراج تراخيص البناء؛ توصيل الكهرباء؛تسجيل الملكية؛ الحصول على الائتمان؛ حماية المستثمرين ؛ دفع الضرائب؛ التجارة عبر الحدود؛ إنفاذ العقود؛ تسوية حالات الإعسار؛ توظيف العمال.

يصدر البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي تقريره السنوي حول أداء الأعمال، ويحلل من خلال **مؤشر سهولة أداء الأعمال** عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تم ذكرها ويتكون كل مؤشر فرعي من عدة مؤشرات فرعية تسمى المعايير:

- **مؤشر تأسيس المشروع** :عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة(نسبة من الدخل الوطني للفرد)؛
- **مؤشر استخراج التراخيص** :عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (نسبة من الدخل الوطني للفرد)؛
- **مؤشر توظيف العاملين** :مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر كلفة التعيين (نسبة من المراتب) ومؤشر كلفة الفصل من العمل (أسابيع من الأجر)؛
- **مؤشر بتسجيل الممتلكات** :عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل)، التكلفة (نسبة من قيمة الممتلكات)؛
- **مؤشر الحصول على الائتمان** :مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، تغطية السجلات العامة، وتغطية المكاتب الخاصة؛

- **مؤشر حماية المستثمر** :مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، ومؤشر قضايا المساهمين(مع المديرين والموظفين بسبب سوء الإدارة)؛
- **مؤشر دفع الضرائب** :عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية؛
- **مؤشر التجارة عبر الحدود** :مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد، مدة الاستيراد وتكلفة الاستيراد؛
- **مؤشر إنفاذ العقود** :الإجراءات، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية؛
- **مؤشر إغلاق المشروع** :المدة، التكلفة (نسبة من الأموال بعد الإفلاس) ونسبة الاسترداد.

***تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات:**

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة من الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة،عملت منذ نشأتها في القرن التاسع عشر سنة 1865 في شكل هيئة دولية مستقلة متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقره في مدينة جنيف بسويسرا وله 12 مكتب إقليمي حول العالم تعمل على تنسيق عمليات استغلال شبكات الاتصال على مستوى العالم، وتحفيز الفاعلين في القطاع باستمرار على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛ ويصدر تقريرا سنويا منذ سنة 2009 يرصد تطور المجتمعات نحو مجتمع المعلومات ويقيس هذا التطور، كما يرسم صورة عالمية شاملة لأحدث التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويوفر تقييما موضوعيا عن أداء البلدان الأعضاء في هذا المجال؛ يسمى **تقرير قياس مجتمع المعلومات**.

ويصدر هذا التقرير سنويا دراسة مقارنة لأكثر من 200 دولة حول **مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI)**.

ويدمج مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 11 مؤشرا في مقياس واحد يمكن استخدامه كأداة قياس عالميا وإقليميا وعلى المستوى الوطني، فضلا عن كونه يساعد في متابعة التقدم المحرز في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مر الزمن، وهو يقيس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها ومهاراتها، ويشمل مؤشرات مثل الاشتراكات بالخدمة الخلوية المتنقلة، الأسر التي تمتلك جهاز حاسوب، ومستعملي الإنترنيت والاشتراكات بها عبر الاتصالات الثابتة والمتنقلة ذات النطاق العريض، ومعدلات الإلمام بالمعارف الأساسية في هذا المجال. وقد أظهرت الإحصائيات استمرار في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في الهاتف النقال الذي تجاوزت الاشتراكات فيه 7,74 مليار عام 2017 ، أي أكثر من عدد سكان العالم، على الرغم من أن العديد من الأفراد في الدول النامية لا يزالون غير مستخدمين للهاتف النقال، واستمر عدد الاشتراكات في الهاتف الثابت في الانخفاض، حيث بلغ 972 مليون شخص في نفس السنة في مختلف بلدان العالم، وهو متدن جدا خاصة في أقل البلدان نموا، وقد نمت خدمات النطاق العريض المتنقل نموا (50

اشتراكا لكل 100 نسمة)، مما يتيح تحسين الأنترنت والنفاذ إلى خدماتها المتاحة، وأما استعمال الإنترنت فقد بلغ 3,5مليار شخص أي نصف سكان العالم تقريبا.

وتظهر لنا جليا الأهداف الرئيسية من هذا المؤشر وهي قياس ما يلي:

- مستوى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها بمرور الزمن في البلدان وتجربة هذه البلدان بالنسبة للبلدان الأخرى؛
- التقدم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- الفجوة الرقمية أي الفوارق بين البلدان من حيث مستويات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيه؛
- تنمية إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى قدرة البلدان على الاستفادة منها لتعزيز النمو والتنمية.

وينقسم مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- المؤشر الفرعي للنفاذ؛
- المؤشر الفرعي للاستعمال؛
- المؤشر الفرعي للمهارات.

***تقرير السعادة العالمي:**

تقرير السعادة العالمي هو مقياس للسعادة تنشره شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2012 ، بشكل سنوي حيث يحدد التقرير حالة السعادة العالمية وأسباب السعادة والبؤس والآثار المترتبة على السياسات التي تظهرها دراسة الحالة يضم التقرير أكثر من 150 دولة ويجري المسح حول **مؤشر السعادة العالمي** معهد **ليجاتوم** (مركز أبحاث مقره لندن تأسس سنة 2007) ويتكون المؤشر من 7 معايير يتفرع عنها 38مؤشرا، وتتمثل فيما يلي:

- المساعدة الاجتماعية؛
- حرية الفرد في اتخاذ القرارات؛
- الكرم والعطاء الخيري؛
- الصدق والأمانة؛
- متوسط العمر المتوقع؛
- مستوى الدخل الفردي؛
- مستوى الفساد في الدولة. .

***تقرير التنافسية العالمي: Global Competitiveness Report**

يصدر **المنتدى الاقتصادي الدولي (WEF)**، الذي تأسس سنة 1971 في مدينة دافوس بسويسرا تقريرا سنويا حول التنافسية العالمية ويسمى **تقرير التنافسية العالمي** الذي يتضمن **مؤشر التنافسية العالمية** منذ عام 2004 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال .

ويعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنها: "هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"؛ ويعرفها في نص آخر على أنها: "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد".

ويقوم التقرير بتقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها. وهذا بدوره يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة؛ لذا فإن مؤشر التنافسية العالمي يقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور في أكثر من 140 دولة. وينقسم إلى مؤشرين هما :مؤشر النمو للتنافسية والذي يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي وأدائها الكلي على المدى المتوسط والبعيد، بينما يقيس مؤشر الأعمال التنافسية قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة، في تحقيق التنافسية .ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط ثماني عوامل هي :درجة الانفتاح، دور الحكومة، وضع القطاع المالي، البنية الأساسية، البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة، وضع العمالة، وضع المؤسسات، ويمنح المؤشر أوزانا متساوية.

وقد استند التقرير على تصور مايكل بورتر في تقييم تنافسية الدول بناء على 12 معيارا رئيسيا يتفرع عنه 114 مؤشرا فرعيا، وهذه المعايير تقابل ثلاث مراحل رئيسية من التنمية، وهذه هي معايير مؤشر التنافسية العالمي:

- **المتطلبات الأساسية**: (المؤسسات؛ البنية التحتية؛ بيئة الاقتصاد الكلي؛ الصحة والتعليم الأساسي).
- **عوامل تعزيز التنافسية**: (التعليم العالي والتدريب؛ كفاءة سوق السلع؛ كفاءة سوق العمل؛ تطور سوق المال؛ مستوى الجاهزية التكنولوجية؛ حجم السوق).
- **عوامل تعزيز الابتكار**: (مدى تطور الأعمال؛ الابتكار).

***تقرير الأداء البيئي:**

خلال منتدى دافوس الاقتصادي الذي عقد في سويسرا تم إطلاق مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018 وهو السابع في سلسلة تقارير تقييم الأداء البيئي لبلدان العالم، التي تصدر كل سنتين بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي **تقرير الأداء البيئي** وعدد من الجهات المانحة في أكثر من 180 دولة، ويعد التقرير فريق من جامعتي ييل وكولومبيا الأمريكيتين وكان التقرير التجريبي الأول في سنة 2006 ، وتقوم فكرة **مؤشر الأداء البيئي** على تقييم أداء الدول وتصنيف مؤشراتها البيئية ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

- **الصحة البيئية** :تتضمن الآثار على صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي؛

- **حيوية النظم البيئية** :تتضمن الموارد المائية، الزراعة، الغابات، الثروة السمكية، التنوع الحيوي والسوائل، المناخ والطاقة.

يتم تقييم هذه القضايا في شكل موزون وفق الأهمية استنادا إلى مؤشرات فرعية تزيد عن 20 مؤشرا، ويستند إعطاء القيم الرقمية لهذه المؤشرات إلى معطيات التقارير التأشيرية الوطنية وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها، حيث توضع العلامات وفق مقاربة الدول في أدائها للأهداف المحددة عالميا، أما في حالة غياب أهداف متفق عليها فيتم وضع العلامات بالمقارنة بين الدول.

إن مؤشر الأداء البيئي مهم لوضع مصفوفة رقمية تتيح تقييم السياسات المتبعة عالميا لتحسين الأداء البيئي لكوكبنا المهدد بكثير من الأخطار الحقيقية، ويعطي فرصة للمقارنة بين البلدان ووضع ترتيب تنافسي لها، ويسمح بتقييم السياسات الوطنية بشكل معمق لتتمكن كل دولة من تشخيص مواطن القوة والضعف في معالجة كل قضية على حدة.

*** تقرير الابتكار العالمي:**

تقوم **المنظمة العالمية للملكية الفكرية** بإصدار **تقرير الإبتكار العالمي** سنويا؛ وهي منظمة دولية تأسست سنة 1967 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1970 وعدلت سنة 1979، وهي وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة.

يتم إصدار تقرير الابتكار العالمي منذ سنة 2007، ويشارك في نشره كل من معهد INSEAD الأوروبي لإدارة الأعمال ومعهد Cornell SC Johnson college of business الأمريكي بجنيف السويسرية ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيم أوضاع الدول والاقتصاديات المختلفة حول العالم من حيث الابتكار، بحيث يقدم مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكاري في أكثر من 128 بلدا واقتصادا في جميع أنحاء العالم من خلال **مؤشر الابتكار العالمي**. وتستكشف مؤشراته، البالغ عددها 82 مؤشرا فرعيا، رؤية شاملة عن الابتكار بشتى مجالاته، ومنها البيئة السياسية والتعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال. ويبين مؤشر العام 2017 أثر السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، فجميع الدول- سواء كانت دولا متقدمة أو نامية -تبحث عن النمو القائم على الابتكار من خلال الاستراتيجيات المختلفة، فهناك دول نجحت في خططها الرامية إلى الانتقال من اقتصاد معتمد على الأولية إلى اقتصاد قائم على الكفاءة التشغيلية ثم إلى اقتصاد قائم على الابتكار ودول أخرى لا زالت تراوح مكانها خاصة أن هذا المؤشر قد تجاوز المعايير التقليدية واعتمد معايير حديثة مثل مستوى البحث والتطوير، يركز مؤشر الابتكار العالمي على سياسات الابتكار الفعالة من أجل التنمية، ويبين السبل الجديدة التي تمكن من الابتكار وتحفيز النمو من خلال الاعتماد على القوى المحلية وضمان تطوير بيئة ابتكار وطنية متينة.

وتنقسم معايير الابتكار إلى ما يلي:

- **مدخلات الابتكار**: وتنقسم إلى:

المؤسسات: (المناخ السياسي،البيئة التنظمية، بيئة الأعمال)؛

رأس المال البشري والأبحاث: (التعليم، التعليم العالي، البحث والتطوير)؛
البنية التحتية: (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الطاقة، البنية التحتية العامة)؛
تطور السوق: (الإقراض، الاستثمار، التجارة والتنافسية)؛
تطور بيئة الأعمال: (عمال المعرفة، روابط الابتكار، استيعاب المعرفة).
- **مخرجات الابتكار**: وتنقسم إلى:
المنتجات العلمية: (إنشاء المعرفة، تأثير المعرفة، نشر المعرفة)؛
المنتجات الإبداعية: (المنتجات الإبداعية غير الملموسة، السلع والخدمات الإبداعية).

***تقرير الريادة في إدارة الأعمال**:

يصدر **تقرير الريادة في إدارة الأعمال** عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية والذي يقع مقره بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أسس هذا المعهد مجموعة من علماء الاقتصاد من أمبريال كوليدج بلندن، بورصة لندن وجامعة بيكس بالمجر، والغرض الرئيسي للمعهد هو إصدار مؤشر يعطي تصنيفا لدول العالم فيما يتعلق بالنظم المتعلقة بريادة الأعمال يسمى **مؤشر ريادة الأعمال العالمي** وقد بلغت 137 بلدا عام 2018 ، ويستند على 14 مؤشر أداء متمثلة فيما يلي:

- تصور الفرص؛
- مهارات البدء؛
- قبول المخاطر؛
- الشبكات؛
- الدعم الثقافي؛
- فرص بدأ التشغيل؛
- امتصاص التكنولوجيا؛
- رأس المال البشري؛
- المنافسة؛
- ابتكار المنتوج؛
- عملية الابتكار؛
- النمو المرتفع؛
- التدويل؛
- رأسمال المخاطر.

* **تقرير الرخاء العالمي**:

يتم إعداد وتصميم **مؤشر الرخاء العالمي** معهد ليجاتوم بلندن سنويا ونشره وفق **تقرير الرخاء العالمي**، وقد بدأ في نشر تقاريره منذ 11 سنة أي تقريبا منذ عام2007 ، ويقيس الازدهار في أكثر من 150 ، كما أنه يعتمد على12 معيار في تصنيف الدول هي:

- الجودة الاقتصادية (الانفتاح الاقتصادي، الاقتصاد الكلي، أسس النمو، الفرصة الاقتصادية، كفاءة القطاع المالي)؛
- بيئة الأعمال (بيئة إدارة الأعمال، البنية التحتية للأعمال، معوقات الابتكار، مرونة سوق العمل)؛
- الحوكمة (كفاءة الحكومة؛ الديمقراطية والمشاركة السياسية، دور القانون)؛
- التعليم (إتاحة التعليم، جودة التعليم، العنصر البشري)؛
- الصحة (الصحة البدنية والذهنية، البنية التحتية للصحة، الرعاية الوقائية)؛
- السلامة والأمن (الأمن القومي والسلامة الشخصية)؛
- الحرية الشخصية (الحقوق القانونية، الحرية الشخصية، التسامح الاجتماعي)؛
- رأس المال الاجتماعي (قوة العلاقات الشخصية، الدعم الاجتماعي، الأعراف الاجتماعية، المشاركة المدنية)؛
- البيئة الطبيعية (جودة البيئة الطبيعية، ضغوط البيئة، المحافظة على البيئة)؛
- بيئة الاستثمار (حماية الاستثمارات وإمكانية الوصول إلى فرصه بسهولة)؛
- شروط المؤسسة (اللوائح العامة، البيئة القانونية، البدء والمنافسة والتوسع والاستمرار)؛
- الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية (جودة البنية التحتية الأساسية للتجارة).

***تقرير الحرية الاقتصادية**

يصدر **تقرير الحرية الاقتصادية** سنويا من طرف معهد هيريتاج Heritage بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال منذ العام1995 ، ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية وفق **مؤشر الحرية الاقتصادية** ويغطي هذا التقرير البيانات الخاصة بالنصف الثاني من السنة السابقة والنصف الثاني من السنة الموالية، وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، خارج إطار حماية المصلحة العامة. ويستند المؤشر على 12معيارا مقسمة إلى أربعة ركائز تقوم عليها الحرية الاقتصادية:

- سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)؛
- حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الحرية المالية)؛
- الكفاءة التنظيمية (حرية العمل، حرية الأعمال، الحرية النقدية)؛
- انفتاح الأسواق (حقوق التجارة، حرية الاستثمار، حرية التمويل).

***تقرير منظمة الشفافية الدولية للفساد:**

إن منظمة الشفافية الدولية منظمة دولية عالمية غير حكومية معنية بالفساد. يقع مقرها في برلين بألمانيا، وتشتهر عالميا بتقريرها السنوي **تقرير مدركات الفساد** حول **مؤشر مدركات الفساد**، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم ويقيس هذا المؤشر الذي ظهر منذ عام 1995 ويتم إصداره سنويا معدلات الفساد في الدول محل الدراسة، كما يحلل أسباب انتشار الفساد.

ويعتبر مؤشر مدركات الفساد من أقوى المؤشرات لتصنيف الدول وفقا لدرجة الفساد فيها؛ ويعتمد هذا المؤشر على سلم قياس من 0 أعلى درجة في الفساد و 100 أعلى درجة في الشفافية أو أدنى درجة في الفساد.

أسئلة الحصة:

- أذكر كل من اسم التقرير والمؤشر الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية؟
- إلى أي مدى يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية دعامة للنظام الرأسمالي؟
- أذكر المؤشر العام لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال؟

أ. سلاوي حسينة

الهيئات العربية للتصنيف الاقتصادي ومناخ الاستثمار

تواجه الاقتصاديات العربية تحديات كبرى في ظل العولمة والاندماج بالسوق العالمي و ما يعنيه ذلك من ضغوطات اقتصادية و منافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي العربي ضرورة ملحة لتحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة ومستدامة وخاصة محاربة البطالة وتقليل معدلات الفقر.

وفي هذا الإطار يعتبر تحسين التنافسية أداة جيدة لرفع قدرة البلدان العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

وهذا ما استوجب استحداث مجموعة من الهيئات العربية التي تنشط في مختلف الميادين وتسهر على تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق مجموعة من الآليات من بينها التصنيف الاقتصادي.

1. الهيئات العربية للتصنيف الاقتصادي:

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي يعتبر ضرورة حتمية أمام الدول العربية والنامية على حد سواء، ويشكل التصنيف الاقتصادي أهم العوامل التي تمهد الطريق لذلك، مما استوجب على هذه الدول أن تعزز مكانتها التنافسية في مختلف المجالات؛ لتحسين مرتبتها ضمن هذا التصنيفات الدولية واستوجب عليها كذلك استحداث منظمات عربية تساهم في إعداد هذه التصنيفات.

أ. التصنيف الائتماني:

نظرا لاتهام وكالات التصنيف الائتماني التقليدي العالمية بعجزها عن منح الجهات التقييمات التي تستحقها أو المبالغة في منحها قبيل وأثناء حدوث الأزمات المالية العالمية هذا من جهة، وظهور المعاملات الإسلامية في الجانب المالي من جهة أخرى، وجدت عملية مراجعة واسعة النطاق فيما يخص الإشراف والرقابة على هذه الوكالات سعيا لإصلاحها، وبالمقابل بدأت تبرز وكالات التصنيف الائتماني الإسلامية كبديل منافس لتغطية جوانب القصور، وما أغفلته وكالات التصنيف التقليدية، بحيث تركز نشاطها في الدول المنشأة لصناعة المال الإسلامي، حيث يتم صناعة المال الإسلامي ووضع معايير موحدة في الإدارة والمحاسبة، والمراجعة والمراقبة الشرعية،

وتعرف **شركة التصنيف الإسلامي** على أنها: "الشركة التي تصدر تصنيفا شرعيا يعنى بمدى مطابقة عمل أو أعمال أو خدمات العميل للراجح من أحكام الشرع تطلب من العميل، شركة كان أو هيئة أو فردا، أو بقصد بيان إبراء ذمته أمام عملائه من الوقوع في المعاملات المحرمة أو المشبوهة شرعا، أو لبيان الحكم الشرعي لفئة من الناس المحتاجين لذلك".

ويمكن رد الأسباب الدافعة إلى إنشاء وكالات إسلامية للتصنيف الشرعي للصكوك والمؤسسات المالية كبديل عن وكالات التصنيف الائتماني التقليدية إلى ما يلي:

- معاملة مؤسسات التصنيف الائتماني الصكوك على أنها أدوات دين وعدم مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها الصكوك عن سندات الدين التقليدية حيث أنها تمثل حصص ملكية في الأصول المكونة للصك بخلاف السندات التي لا تمثل أي حقوق ملكية؛
- عدم وجود الخبرات الشرعية المؤهلة داخل هذه المؤسسات لإيضاح هذا الجانب وبالتالي فإن هذه المؤسسات تنأى بنفسها عن الخوض في هذا المجال؛
- عدم وجود معايير شرعية واضحة وموحدة للصكوك يمكن لمؤسسات التصنيف الائتماني تطبيقها والاحتكام إليها؛
- تجمع وكالات التصنيف الائتماني على أنها لا تأخذ في الاعتبار عند التصنيف الائتماني للصكوك مبدأ شرعية الصك من عدمه لأن الحكم على شرعية الصك من عدمه هو عمل الهيئات الشرعية.

وعليه ظهر التصنيف الائتماني غير التقليدي (التصنيف الائتماني الاسلامي)؛ وتتمثل أهم مؤسسات التصنيف الإسلامية النشطة حاليا في ثلاث مؤسسات: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وكالة التصنيف الماليزية، الهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف.

*** تعريف التصنيف الائتماني غير التقليدي:**

- يعرف التصنيف الائتماني غير التقليدي على أنه: "عملية غرضها توفير المعلومات والتقويم المستقل للانضباط الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية أو تلك التي تقدم خدمات مصرفية أو مالية إسلامية أو للمنتجات المالية الإسلامية التي تتداول في الأسواق كالصكوك ونحوها".

وتعرف أيضا: "عملية دفع للإلمام بمجموعة من الحقائق والمعارف المتعلقة بالمنتجات والمؤسسات من خلال انضباطها الشرعي وتطبيقها السليم في التعاملات من خلال وضع درجات لمستوى الانضباط الشرعي".

***أهداف التصنيف الإسلامي:**

تسعى وكالات التصنيف الإسلامي الشرعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تصنيف الكيانات العامة والخاصة؛
- إجراء تقييم مستقل وإبداء الرأي عن خسائر الكيان المصنف المحتملة مستقبلا؛
- إجراء تقييم مستقل عن مدى اتفاق الكيان أو الأداة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- بث البيانات والمعلومات التي تساعد على تطوير سوق رأس المال الإسلامية؛
- إدراج معاني تحقق المزيد من الإفصاح والشفافية؛
- المساهمة في تعزيز سوق رأس المال الإسلامية الدولية والأدوات المالية الإسلامية؛

- تطوير النشاط المصرفي الإسلامي وجعل منتجاته مقبولة أكثر على الصعيد العالمي.

***وكالات ومعايير التصنيف الائتماني غير التقليدي:**

إن الفجوة القائمة بين النظرية المصرفية الإسلامية وبين واقع التطبيقات على المنتجات المالية الإسلامية تمثل أهم دوافع التصنيف الشرعي والحاجة إليه بغرض تحفيز المؤسسات للتناغم مع النظرية المصرفية الإسلامية.

وكالات التصنيف الإسلامي وقواعد عملها:

يختلف التصنيف الشرعي عما يسمى بنظام الجودة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية، على غرار نظام الجودة (إيزو)، الذي يعني امتلاك المؤسسة المالية الإسلامية مستندات تعكس معايير الجودة.

وإن الاختلاف الحاصل بين التصنيف الشرعي والتصنيف الائتماني يتجلى في منح التصنيف الائتماني للشركات درجة، بالنظر إلى جودة الأصول التي تمتلكها من حيث قوة الضمانات التي تستند إليها، ومدى القدرة عل إرجاعها إلى سيولة، أما التصنيف الشرعي فيكون على درجات أيضا، لكن هذه الدرجات لا تعكس معايير ائتمانية، وإنما تعكس معايير شرعية.

ومن الأمور المهمة التي يحتاجها العمل المصرفي الإسلامي، إنشاء هيئات مختصة في تصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية لتأكيد الجودة والالتزام الشرعي بالأسس ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ وتكون كمرآة عاكسة لاهتمام المتعاملين ب: (الالتزام الشرعي ومتطلباته، الملاءة المالية).

وتتمثل أهم الوكالات في:

- **الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:** من أقدم مؤسسات التصنيف الإسلامية (2006)، انطلقت من البحرين، قام بتأسيسها عددا من البنوك الإسلامية، ومؤسسات التصنيف الائتماني بقيادة البنك الإسلامي للتنمية وهدفها خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي. وذلك عبر توفير تقويم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من جهات وأفراد. وتعتمد الوكالة تصنيفين؛ هما:

تصنيف فني (ائتماني) :لإيضاح مدى القوة والملاءة المالية للمصرف الإسلامي ومنتجاته.

وهناك عدد من المعايير التي تعتمدها الوكالة في هذا التصنيف تختلف عن المعايير المعتمدة لدى وكالة التصنيف التقليدية، وتجدر الإشارة إلى أنه في مجال تقييم الوضع الائتماني لا يوجد فرق بين شركة إسلامية وأخرى غير إسلامية، فالاختلاف الوحيد هو طريقة الحصول على التمويل، فالشركات التقليدية تقترض على أساس معدلات الفائدة بينما تقترض المؤسسات الإسلامية على أساس المرابحة.

التصنيف الشرعي :لإيضاح مدى موافقة المصرف الإسلامي ومنتجاته للمتطلبات الشرعية والتزامه بتوجيهات هيئته الشرعي والوكالة في هذا التصنيف متميزة عن الوكالات الأخرى وهي تصنيف جودة تطبيق الشريعة، إضافة إلى خدمة التصنيف الائتماني، وهما خدمتان منفصلتان فتحت تصنيف تطبيق الشريعة ،تقيم الوكالة مستوى تماشي المؤسسة الإسلامية مع مبادئ وإجراءات الشريعة، والمعايير التي تعتمدها تختلف كليا عن تلك التي تستخدمها للتصنيف الائتماني.

ليس من مهام التصنيف الشرعي طبقا للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بيان الحكم الشرعي للمنتجات المالية الإسلامية، ولا التعقيب على قرارات الهيئات الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية والاستدراك على الفتاوى الصادرة منها، لأن التصنيف الشرعي مقتصر على تلك المؤسسات والمنتجات التي تشرف على أعمالها هيئة شرعية هي محل ثقة المؤسسة ملاكا وإدارة وعملاء، وتعتمد منهجية التصنيف لدى الوكالة على جميع العناصر المهمة التي تكون في مجملها فكرة واضحة على تقييم الانضباط الشرعي في عمل المؤسسة المالية أو النوعية الشرعية للصكوك، والمنتجات المالية ، ويقوم ذلك التقويم على سلم يتكون من 1000 نقطة، تجمع مكوناته من لجنة التقويم بتعبئة الجداول المتضمنة للمعلومات ذات العلاقة للوصول إلى درجة تعبر عن موضع المؤسسة محل التقويم أو المنتج الحالي مقارنة بغيره من المؤسسات والمنتجات، ومكونات ذلك الجدول هي عناصر موضوعية في الجملة إلا انه يبقى للجنة التقويم حكم تقريري على جوانب عمل المؤسسة.

وتجري عملية التقويم بطلب من المؤسسة ذات العلاقة وتتم بالتعاون معها وهي لا تعلن إلا بعد موافقتها على نتيجة التصنيف مع منح المؤسسة الفرصة الكافية للتعقيب على ما توصلت إليه اللجنة؛ ورغم ذلك فإن الممارسة العملية للوكالة تركز على التصنيف الشرعي للمؤسسات ولم تصل بعد في أطروحاتها إلى التصنيف الشرعي للمنتجات، فالجودة الشرعية هو المصطلح المستخدم لدى الوكالة والواقع أن هذا المصطلح موهم لتداخله مع مفهوم الجودة الإدارية المستقر والذي تمنح طبقا له شهادات الجودة الإيزو.

ويلاحظ أن المعايير المستخدمة لدى الوكالة للتصنيف وهي من نوع معايير الجودة سواء على مستوى المؤسسات والمنتجات، ويرى عبد الباري مشعل أنه يتم تحويل فكرة التصنيف لدى الوكالة إلى فكرة شهادة الجودة دون تصنيف بحيث يتم منح الشهادات لمن تتحقق لديه أو فيه المعايير المعتمدة كاملة، فإن لم تتحقق فيه يجري تأهيله ثم يمنح طبقا لهيكلة تضمن الاستقلالية بين جهات وضع المعايير،وجهات التأهيل والتدريب والاختبار، وجهات منح الشهادات.

منهج تصنيف الجودة الشرعية:

لإعطاء فكرة عامة على مدى احترام المؤسسات المالية قواعد ومبادئ الشريعة، تعتمد الطريقة المتبعة على مراجعة العناصر التالية:

– تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية لدى الوكالة بدراسة الهيكل التفصيلي لكل من أصول وخصوم المنتجات والأنظمة للتحقق من مدى مطابقتها ومراعاتها لمبادئ الشريعة، وتنطوي الدراسة على مراجعة الإجراءات المتبعة للتحقق من صحة الأنظمة والمنتجات التي تقدمها المؤسسة ،مع دراسة الفتوى التي تعلن بمطابقة المنتجات والأنظمة لمبادئ الشريعة؛

– تنتقل لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة لدراسة بعض الاتفاقيات الموقعة، لضمان درجة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في هذه المستندات ويشكل ذلك أساسا للفتوى، كما تقوم أيضا بدراسة نظام الرقابة الداخلية ونظام التدقيق للتأكد من موافقته مع أحكام الشريعة، والتعامل مع حالات عدم الالتزام؛

– بالنسبة لحالة وجود فرع إسلامي، أو نافذة إسلامية تقوم لجنة التصنيف الشرعي التابعة للوكالة بدراسة الإجراءات والضوابط الكفيلة بعدم خلط الأموال، وذلك خلال الفصل الكامل للأموال و أنشطة التمويل وهو من الأمور المرغوبة فيها؛

– يتم تقييم الإفصاح عن المعلومات للعملاء والمستثمرين بشأن عمليات المؤسسة وطريقة حساب الربح والخسارة والمشاركة فيها، ونوع الأنشطة التي يتم القيام بها، ويكون لذلك تأثير على تصنيف الجودة الشرعية؛

–كما تدرس لجنة تصنيف الجودة الشرعية ما إذا كانت المؤسسة قد تبنت لائحة المبادئ لديها، وأن نصوصها مفهومة من قبل المسؤولين التنفيذيين في المؤسسة، وما هو النظام المعمول به من اجل ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛

– تدرس لجنة التصنيف السياسات والممارسات المحاسبية، وأسلوب عرض البيانات المالية لتقييم مدى تقيدها بالمعايير الشرعية لهيئة معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية، أو المعايير الأخرى مثل المعايير الدولية لإصدار التقارير المالية، طالما لا يوجد تعارض فيما بينها وبين قواعد وأحكام الشريعة؛

–كما تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة بدراسة مدى كفاءة الإدارة والنظم والإجراءات التي تتبعها في استخدام الأموال والسياسات والممارسات لتأمين سلامة الأموال، وذلك من خلال فحص إجراءات الضمان وطرق تقييم المخاطر المتبعة من قبل إدارة المؤسسة.

درجات منهجية تصنيف الجودة الشرعية:

وفقا لمنهجية الوكالة الإسلامية للتصنيف في تصنيف الجودة الشرعية للمؤسسات والمنتجات الإسلامية، قامت ذات الوكالة بوضع درجات للتصنيف الشرعي تعبر عن مدى التزام المؤسسة بمتطلبات ومعايير الجودة الشرعية، وهي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): درجات منهجية الجودة الشرعية

(SQR)AAA	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **(SQR)AAA** تلتزم أو يلتزم بمستوى ممتاز جدا بمعايير ومتطلبات الشريعة طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة .
(SQR)AA	حسب رأي الوكالة الإسلامية للتصنيف فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **AA (SQR)** تلتزم أو يلتزم بمستوى ممتاز بمعايير تصنيف الجودة الشرعية ومتطلباتها طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية
(SQR)A	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **(SQR)A** تلتزم أو يلتزم بمستوى مرتفع جدا بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية، وتعاني (يعاني) من أوجه قليلة جدا من الضعف في مجالات الالتزام الشرعي
(SQR)BBB	وفقا للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **(SQR)BBB** تلتزم أو يلتزم بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، وتعاني (يعاني) من أوجه قليلة من الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي

(SQR)BB	حسب الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **(SQR)BB** تلتزم أو يلتزم بمستوى مرضي بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية، وتعاني (يعاني) من بعض أوجه الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي
(SQR)B	أن المؤسسة أو الصك بمعدل **(SQR)B** يلتزم أو تلتزم بمستوى مقبول بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، ويعاني من أوجه الضعف في مجالات الالتزام الشرعي.

المصدر: الوكالة الإسلامية للتصنيفwww.iirating.com

– **الهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف**: تأسست بإجماع الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك الإسلامية في جدة عام 2007، مقرها الإمارات، من أبرز اهتماماتها مراجعة الأسس النظرية والشرعية التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية وكذلك التأكد من سلامة التطبيق العملي للمنتجات وموافقتها للمبادئ والأحكام الشرعية، وهو ما أطلقت عليه "تصنيف الجودة الشرعية".

ورغم التشابه بين المؤسستين السالف ذكرهما، غير أن هناك فرقا جوهريا بينهما؛ فالوكالة تعنى بما أطلقت عليه تصنيف الجودة الشرعية، وهذا التصنيف ينظر إلى المتطلبات الإدارية في مجمله ومعاييره، خلافا للتصنيف الشرعي للهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف، الذي يقوم على تصنيف مدى الالتزام الشرعي، من خلال الفحص التفصيلاي لجميع الأسس النظرية الشرعية والتطبيقية التي يقوم عليها المنتج.

– **وكالة التصنيف الماليزية**: أنشأت من قبل البنك المركزي عام 1990 الخاصة بتصنيف الشركات الإسلامية الماليزية.

ونشير إلى أنه رغم أهمية التصنيف الائتماني والشرعي لدى المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها على حد سواء، إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمة تصنيف المؤسسات ومنتجاتها مازالت لم ترقى إلى ما هو مطلوب، ولم تحز على القبول العام، الذي حازت عليه شركات التصنيف الائتمانية العالمية.

ب. التصنيف الاقتصادي:

إلى جانب نشاط الهيئات العربية في مجال التصنيف الائتماني فإنها لم تغفل الاهتمام بمجال التصنيف الاقتصادي وجسدته من خلال إنشاء هيئات عربية مختصة بالتصنيف الاقتصادي لدور هذا الأخير في تشجيع النمو والتنمية على كافة الأصعدة.

– المعهد العربي للتخطيط للتنافسية العربية:

يمثل رفع القدرة التنافسية هدفا وسيطا لتحقيق هدف أبعد هو رفع مستوى رفاه المجتمع وإحداث التنمية المستدامة. ويتبين من المؤشرات العديدة، على اختلافها بحسب الأقطار، أن تجسير فجوة الدول العربية في مجال التنافسية مقارنة بدول العالم يحتاج إلى شوط كبير وشاق من العمل المتواصل، ولهذا أنشأ **المعهد العربي للتخطيط** من طرف الحكومات العربية بموجب اتفاقية خاصة بينها، مقره دولة الكويت، وهو مؤسسة تنموية عربية ذات شخصية مستقلة، تهدف إلى دعم جهود وإدارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بحيث يقوم

بإصدار التقارير المتخصصة والنشرات والكتب الخاصة بقضايا التنمية، ويصدر **تقرير التنافسية العربية** كل ثلاث سنوات والذي يدرس **مؤشر التنافسية العربية**؛ بداية من سنة 2006 إلى غاية آخر تقرير في 2012 بحيث يعرف المعهد التنافسية على أنها:" الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية". ووفقا لهذا التعريف تم بناء مؤشر مركب للتنافسية مكون من مؤشرين فرعيين هما: **مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة**. فالأول يركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل البنية التحتية للأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها. وتعني التنافسية الكامنة القدرات بعيدة الأثر والتي تضمن استدامة هذه القدرات، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف.

ويعتمد مؤشر التنافسية العربية في أغلبه على البيانات الكمية الموضوعية ولم يتم إضافة بيانات مسوحات الرأي التي تعكس تطلعات رجال الأعمال التنفيذيين وصناع القرار.

وتتكون كل من مؤشري التنافسية من المعايير التالية:

– معايير دراسة مؤشر التنافسية الجارية:

– **الأداء الاقتصادي الكلي**: (معدل نمو الناتج الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، استقرار أسعار الصرف، تذبذب معدل التضخم، تذبذب معدل نمو الناتج المحلي،.....)

– **بيئة الأعمال والجاذبية**

– **الحاكمية وفاعلية المؤسسات**: (الفساد الإداري، احترام القانون والنظام، البيروقراطية)

– البنية التحتية الأساسية: (الموانئ وطاقتها السنوية، نسبة الطرق المعبدة، كثافة الهاتف الثابت لكل ألف شخص، المطارات وطاقاتها من سلع وركاب، إنتاج الكهرباء واستهلاك الطاقة الكهربائية،.....)

– **جاذبية الاستثمار**: (مدى تطور الأسواق المالية، السيولة ومعدل دوران الأسهم، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي، حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي، ملامح الاستثمار، مؤشر الجدارة الائتمانية، استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي، الضرائب للناتج المحلي الإجمالي)

– **تدخل الحكومة**: (نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي، حصة القطاع العام الاستثمار بالنسبة للاستثمار الأجنبي، الإعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي)

– **تكلفة القيام بالأعمال**: (تأسيس الكيان القانوني للمشروع، التوظيف والاستغناء عن الأعمال، تصفية المشروع، إنفاذ العقود، حماية المستثمرين، الحصول على الائتمان،.....)

- **ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص**: (سرعة الاندماج التجاري، متوسط التعريفة الجمركية، حصة الصادرات من التجارة العالمية، معدل نمو حصة الصادرات، .....)

- **الإنتاجية والتكلفة**: (الإنتاجية الكلية للعوامل أي معدل النمو، أسعار الفائدة للإقراض، إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي، معدل الأجور، معدل الضريبة،.....)

معايير دراسة مؤشر التنافسية الكامنة:

- **الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة**: (نسبة الصادرات ذات التقانة العالية، صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار الاجمالي، نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات، عدد المقالات العلمية والتقانية)

- **رأس المال البشري**: (الإنفاق على الصحة- دخل الفرد، الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل توقع الحياة، معدل انخفاض الأمية- الكبار، معدل انخفاض الأمية- شباب، معدل الإنفاق على التعليم، معدل القيد الثانوي، معدل القيد الجامعي،.....)

- **البنية التحتية التقانية**: (تكلفة استخدام الانترنيت، الربط في الشبكة الكويكبية، كثافة خطوط الهاتف النقال لكل1000 شخص، عدد الحواسيب المستخدمة،.....)

ومن الملاحظات في هذا الشأن أن أداء الدول العربية مجتمعة أفضل في مجال التنافسية الجارية منه في التنافسية الكامنة. ويعكس هذا الواقع أمرا سلبيا نظرا لكون التنافسية الكامنة هي التي تضمن تحقيق النمو واستمراريته ورفع مستوى رفاه المجتمع على المدى الطويل.

- صندوق النقد العربي:

صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 في الرباط بالمملكة المغربية، يضم في عضويته جميع الدول العربية وبدأ في ممارسة نشاطها عام 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية وهي : الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، جمهورية القمر. يوجد مقره في أبو ظبي.

يهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق الأغراض الآتية:

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛
- العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء؛
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي؛
- إبداء المشورة، عند طلبها، في ما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية؛
- تطوير الأسواق المالية العربية؛
- العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

يقوم صندوق النقد العربي باحتساب **مؤشر** مركب يقيس **أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة**. كما يقوم الصندوق باحتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام رقم باش المتسلسل. وتحتسب الأسعار بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. ويتم قياس التغير في قيمة المكونات، معدلة لاستيعاب التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أسهم من المؤشر.

ويتم اختيار الأسهم المدرجة في عينة المؤشر وفق الشروط التالية:

- القيمة السوقية؛
- معدل دوران السهم؛
- تصنيف الشركات قطاعيا.

يقدم التقرير السنوي الذي يصدر بنسخة عربية وأخرى إنكليزية ملخصاً عن أهم أنشطة صندوق النقد العربي وفي مقدمتها الإقراض، والاستثمارات، وأسواق الأوراق المالية العربية والمعونات الفنية التي تشمل معهد السياسات الاقتصادية. كما يتضمن ملخصاً لنشاط أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية الدولية. ويحتوي التقرير على حزمة كاملة للبيانات المالية الموحدة للصندوق ومؤسسته التابعة برنامج تمويل التجارة العربية وتقرير مدققي الحسابات المستقلين حولها.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف، وقعتها 21 دولة عربية، ومودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت .وقد باشرت أعمالها في مطلع إبريل عام 1975 ،وتضم في عضويتها، إلى جانب جميع الأقطار العربية، بعض الهيئات العربية الدولية. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقرا دائما لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين : يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية في الدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم .ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية قدرات الكوادر العربية في هذا المجال.

أهم أغراض المؤسسة كما تذكر اتفاقية تأسيسها هو تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن المخاطر الغير تجارية إذ تقدم المؤسسة تأمينا ضد المخاطر السياسية كالتأمين ضد المصادرة والتأمين ضد فرض الحراسة والاستيلاء الجبري على أصول المستثمرين بواسطة الدول ومنع الدائن من تحصيل ديونه. كذلك تأمين المؤسسة ضد مخاطر التحويل وعلى وجه الخصوص ضد الإجراءات التي تمنع التحويل والتي تسن بعد المعاملة أي الإجراءات التي

تفرض بعد الاستثمار ولم تكن موجودة قبله. والاستثمارات الصالحة للتأمين هي الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة والقروض المتوسطة وقصيرة الأجل التي تتم بين أطراف عربية مستثمرا وبلدا.

وفي مارس ''آذار'' 2017 ، واصلت المؤسسة احتفاظها بتصنيفها الائتماني المرتفع الصادر عن وكالة التصنيف العالمية ''ستاندرد أند بورز'' وللسنة العاشرة على التوالي بدرجة AA "مستقر" ويعكس هذا التصنيف قوة المركز المالي للمؤسسة وانتشار أعمالها وأنشطها التأمينية وخطط التطوير التي تتبعها.

في هذا السياق تقدم المؤسسة لدولها الأعضاء **التقرير السنوي** الثالث والثلاثين **لمناخ الاستثمار في الدول العربية** لعام 2018، والذي يتضمن عرضا وتحليلا للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسّرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص.

ويضم مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار أكثر من 10 معايير تتمثل في:

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي؛
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية؛
- مؤشر البنية المؤسسية؛
- مؤشر بيئة أداء الأعمال؛
- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه؛
- مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية؛
- مؤشر عناصر التكلفة؛
- مؤشر الأداء اللوجستي؛
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛
- مؤشر اقتصاديات التكتل؛
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وقد تواصل في تقرير هذا العام رصد تطورات مناخ الاستثمار في 109 دول منها 16 دولة عربية من خلال **مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، والتي تمثل في مجموعها نحو 97% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دول العالم ونحو 96% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2017.

وقد اعتمدت المؤسسة على أهم مصادر البيانات والمعلومات الدولية المنشورة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كبديل عندما يتعذر حصول المؤسسة على البيانات المطلوبة من المصادر الوطنية في الوقت المناسب. وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية ولتجاوز العقبات المتمثلة في نقص المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والحديثة حول الاستثمار ومكوناته ومصادره واتجاهاته القطاعية.

إن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة رائدة بحق سبقت غيرها فهي أول مؤسسة دولية أو إقليمية في هذا المجال وسبقت حتى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

توفر تغطية تأمينية ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية منذ أكثر من 40 سنة تتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع AAمن وكالة ستاندرد أند بورز منذ عام 2008 .

– المنظمة العربية لمكافحة الفساد:

المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مؤسسة أهلية مستقلة لا تسعى إلى الربح، تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي. تجهد المنظمة، من خلال مجموعة من البرامج والمنشورات، لمكافحة الفساد، ثقافةً وممارسة، وتعميم الوعي بآثاره المدمرة على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تأسست سنة 2005، وتم تسجيلها في المملكة المتحدة، وإتخذت بيروت– لبنان مقرا عاما لها ولقد أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوما جمهوريا رقم 15579 في 2005 تم بموجبه منح المنظمة كافة الامتيازات والحصانات اللازمة للممارسة مهامها أسوة بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار الأمم المتحدة.

ولقد تأسست المنظمة إثر مؤتمر عقده مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في الفترة 2004 حضره نخبة متقدمة من المفكرين وأصحاب المشورة والعاملين في الحقل العام،جمعهم اهتمامهم بأمور الشفافية ومناهضة الفساد والحكم الصالح في الأقطار العربية وذلك تعزيزا للقدرات من أجل تأسيس شبكة عربية متكاملة من مؤسسات متخصصة تعمل على دعم المجتمع الأهلي العربي ومؤسساته المدنية.

تسعى المنظمة العربية لمكافحة الفساد إلى تعزيز الحكم الصالح و المفاهيم الديمقراطية في المجتمع العربي من خلال ما يلي:

– إحداث الوعي و توسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد و حماية المصالح العامة و المال العام؛

– كشف التأثير السيئ للفساد على الوئام و التماسك الاجتماعي و على عملية التنمية المستدامة و الأضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني و الثروة القومية؛

– توجيه اهتمام الموطنين و مؤسسات المجتمع المدني نحو أهمية النشاط المعادي للفساد ، و أهمية كشف مواقع الفساد و فضحها و الإصرار على أصلاح الأوضاع؛

– تشجيع ثقافة و ممارسات الشفافية و التداول الحر للرأي و المعلومات وإرساء قواعد و مستلزمات بناء الحكم الصالح عبر تعزيز الديمقراطية و الرقابة و المحاسبة و التي بدورها تأسس لمنع الفساد؛

– رصد و تشخيص القصور الهيكلي في نظم المحاسبة العامة في الإدارات الحكومية، وفي شركات و مؤسسات القطاع الخاص و المجتمع المدني؛

تعتمد المنظمة العربية لمكافحة الفساد في تمويل نشاطها على التبرعات غير المشروطة التي تتلقاها من الأفراد والمنظمات الذين يدعمون أهداف المنظمة وبرامجها. تأمل المنظمة أن تستطيع من خلال نشاطها توسيع قاعدة المتبرعين لها بما يؤسس لوقفية كافية لتأكيد استمراريتها وفعاليتها.

تؤكّدُ المنظمة خلافاً لنهج مؤشر الشفافية الدولية، الذي يركّزُ على القطاع العام فقط، أنَّ الفساد المستشري في الدول العربية لا يقتصر على الفساد في القطاع العام، بل ان هذا الفساد هو أيضاً مستشر على صعيد القطاع الخاص، كما أنَّ الفساد في المنطقة العربية لا يمكنُ قياسه بعمليات الرشا كون الفساد الناتج عن الصفقات المالية وعقود التجهيز وما إلى ذلك يرتبط بحالة الفساد السياسي المستشري في معظم الدول العربية حيث تصعب الرقابة والمساءلة والمحاسبة الفاعلة في ظل غياب الحكم الرشيد والديمقراطية الأمر الذي يؤثر سلباً على مسيرة التنمية المستدامة في الأقطار العربية".

2. مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه:

يمثل المناخ الاستثماري بالدول المضيفة محددا رئيسيا للقرار الاستثماري للشركات الأجنبية؛ وكلما كان ملائما ساهم ذلك في استقطاب في المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية . إذ أن المنافسة الشديدة بين الدول لزيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية العالمية، وتوفر بدائل استثمارية متعددة أمام المستثمرين الأجانب ، تجعلهم يختارون البيئة الأفضل بمكوناتها الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسية، مع مراعاة وضع الدول المضيفة في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار التي تصدرها هيئات متخصصة تساعد الشركات المستثمرة على اختيار الوجهة المناسبة لتوطين استثماراتها.

1. مكونات مناخ الاستثمار:

يعرف المناخ الاستثماري بأنه:" مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع " . كما يتضمن مناخ الاستثمار:" كل السياسات والمؤثرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد. وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيء بيئة مشجعة مواتية وصالحة من عدمه " .

2. محددات مناخ الاستثمار:

إن أهم المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية المحددة لمناخ الاستثمار في أي بلد يمكن تقسيمها إلى:

أ. المحددات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار:

– **الاستقرار السياسي والأمني:** يشكل الاستقرار السياسي إحدى العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار الشركات الأجنبية بالاستثمار في أي بلد من بلدان العالم ويأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وقوة المعارضة الوطنية وطبيعة التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل وأيضا الظروف الإقليمية والعالمية ذات التأثير على مجرى الأحداث في المنطقة أو البلد المعني .

– **النظام القانوني:** يترجم النظام القانوني السياسات الاقتصادية في صورة قواعد وإجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها أو المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها أو نظام القضاء، والتحكيم الذي يحسم المنازعات الناشئة بشأنها. ويجب أن تكون القوانين واضحة ومعروفة، تستهدف حماية الملكية والعقود والمعاملات وأيضا لا بد من توافر قضاء قادر على حسم المنازعات بسرعة وعدالة.

ولكي تكون قوانين الاستثمار محفزة للاستثمار يجب توفرها على ما يلي:

– تميزها بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها؛

– توفرها على الضمانات الكافية للاستثمار كعدم مصادرة أموال المشروعات وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج؛

– أن يضمن تمتع المستثمر بحقوقه المكتسبة في ظله رغم تعديله أو إلغائه؛

– تضمنها لمجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي؛

– كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل قيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص ووفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار.

ومن المهم القول بأن دور الإطار القانوني والتشريعي ليس هو زيادة المزايا ولكن تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية. وينبغي أن لا يكون تشريع الاستثمار عرضة للتغيير من وقت إلى آخر دون ضرورة، حيث يؤدي سرعة تغيرها إلى عدم إتاحة الفرص الكافية لتعديل أوضاع المستثمرين بما يتناسب مع التغيرات الجديدة.

– **النظام الإداري:** يجب أن يعتمد النظام الإداري على أنماط الإدارة الحديثة بعيدا عن كل أشكال الروتين والبيروقراطية والفساد مع تميز إجراءاته بالبساطة والوضوح والسرعة وعدم التعقيد، وهذا لأن زيادة إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية تؤدي إلى زيادة التأخير وانتشار مظاهر الفساد .

ويبين تقرير سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي لسنة 2014 أن تسجيل مشروع أعمال في إثيوبيا يستغرق 41 يوما ولكنه يستغرق 18 يوما في لاتفيا وأقل من خمسة أيام في استراليا. وينبغي أن تتميز الأجهزة والهيئات المكلفة بإدارة ملف الاستثمار بالكفاءة مع إعطائها التفويض الكامل وبدون تدخل في صلاحيتها. وأن تضبط مهامها كما يلي:

– وضع خطة شاملة للاستثمار تتضمن : فرص الاستثمار، طرق الاستثمار، محفزات الاستثمار أو ما يمكن تسميته ببنك المعلومات الاستثمارية؛

– تقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة والكفاءة المطلوبتين؛

– الإشراف والمتابعة الدورية لنشاط الشركات الأجنبية للوقوف على مدى احترامها لالتزاماتها.

ب. المحددات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:

– التشريعات الضريبية: لقد اختلفت الآراء حول دور الحوافز الضريبية بمختلف أشكالها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فهناك من يرى بضرورة منح إعفاءات ضريبية للمستثمر الأجنبي وبين من يدعو إلى فرض نسبة ضريبية مناسبة لا تشكل عبئا على المستثمر الأجنبي. وفي حين يؤكد البعض على الأثر الإيجابي للإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يرى البعض أن الشركة المستثمرة تفضل سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطط مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية يتبعها فرض معدات ضريبية عالية، ولا يمكن التيقن منها. وفضلا عن ذلك، فإن إلغاء الإعفاءات الضريبية سوف يزيد من إيرادات الحكومة. كما أن الإفراط في فرض الضرائب وعدم استقرارها لمدة معقولة أو التطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي داخل الدولة المضيفة قد يشكل عائقا يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدولة. وقد تتسم نظم الضرائب في الدولة بعدم الاستقرار وكثرة التعديلات التي ترد عليها، مما يجعل الإلمام بها أمرا عسيرا على المستثمر الأجنبي. وفضلا عن ذلك، فإن تعدد الضرائب ما بين مركزية ومحلية وبين أصلية وإضافية وتعددها تبعا لأغراضها يشكل في الواقع عوائق مهمة في وجه التدفقات الأجنبية. وفي بعض الأحيان تؤدي عدم كفاءة الإدارة الضريبية ونقص الخبرة العلمية والعملية لديها إلى تعقيد الإجراءات الضريبية ويخل بثقة المستثمر.

– توفر الموارد: إن توفر الموارد البشرية والطبيعية والمالية في أي دولة مضيفة يجعلها قبلة للمستثمرين الأجانب، فاليد العاملة منخفضة الأجور تسمح للشركات الأجنبية بتخفيض تكاليف إنتاجها وبالتالي التأثير على قرارها الاستثماري، غير أن تحليل التدفقات الاستثمارية العالمية يبين أن الجزء الأكبر منها تتجه إلى الدول المتقدمة بالرغم من ارتفاع الأجور بها. وهذا يعني أن الشركات الأجنبية لا تهتم برخص العمالة فقط ولكن تهتم بمعدل تكلفة العمالة قياسا بإنتاجيتها. وهنا تبرز ضرورة وجود نظام تعليمي وتكويني كفء، قادر على إفراز عمالة مدربة ومؤهلة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الوافدة من الخارج والتي يمكن أن تساعد في تخفيض تكلفة الإنتاج، وبالتالي المنافسة في السوق الدولية. إضافة إلى ذلك، فإن وجود جهاز مصرفي وسوق مالية متطورين وبخدمات متنوعة يسمح للشركات المستثمرة بالحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الاستثمارية في ظل شروط إقراض مناسبة. كما أن توفر الموارد الطبيعية تساعد الشركات الأجنبية على تخفيض تكاليف إنتاجها سواء عن طريق استغلالها كمدخلات لعملياتها الإنتاجية أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بنية تحتية حديثة (مطارات، طرق سريعة، اتصالات متقدمة، مخابر بحث) يقلل من تكاليف النقل والاتصالات وتكون مكملة للنشاط الرئيسي للشركات المستثمرة. ويمكن للدولة المضيفة أن تخصص إعانات للبنية التحتية وهذا في صورة تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.

– **معدل التضخم**: إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تحضي بأهمية كبيرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات وهذه ترغب دائما في استقرار الأسعار بالدول المضيفة. ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز % 10 سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التضخم يشوه النمط الاستثماري وهذا باتجاه المستثمرين إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

– **سعر الصرف**: طالما أن الشركات متعدد الجنسيات تقوم باستثماراتها بالعملة المحلية للبلد المضيف، فإن تقلب سعر صرف العملة في مقابل العملات الرئيسية يؤثر بشكل مباشر على تكاليف هذه الشركات وبالتالي على أرباحها. ولكن إذا كان انخفاض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع وبالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول، فإن المغالاة في تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية أو حدوث تقلبات حادة ومستمرة في سعر صرفها تضعف من قدرة الشركات الأجنبية على تصدير منتجاتها إلى الخارج بسبب ارتفاع أسعارها كما قد يؤدي إلى اختلاف الهياكل التمويلية عند تنفيذ المشروعات عما جاء في دراسات الجدوى الخاصة بها. والمحصلة تعثر العديد من الشركات عن الوفاء بالتزاماتها المالية بالعملة الأجنبية وتراكم مديونياتها.

– **الخصخصة**: تعتبر الخصخصة من أهم شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في بعض البلدان النامية على فتح أسهم رأسمال المؤسسات العمومية أمام المشاركة المحلية والأجنبية، وهو بذلك يعتبر وسيلة هامة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل الرفع من كفاءة ومردودية المؤسسات المخصخصة والمساهمة في عملية التنمية. وقد وجد أن % 15 من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول أمريكا اللاتينية عام 1994كان نتيجة برنامج الخصخصة ووصلت هذه النسبة إلى 8% في دول إفريقيا جنوب الصحراء و% 1.1 في دول جنوب آسيا. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو وجوب اعتماد دفتر شروط بين سلطات البلد المضيف والشركات الأجنبية المستثمرة المستفيدة من المؤسسات المخصخصة يراعي فيه خاصة: عدم تغيير النشاط الأصلي للشركة، تجديد الآلة الإنتاجية، إنشاء فرص عمل جديدة مع الالتزام بقانون العمل المحلي.

– **حجم السوق**: يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العناصر الهامة المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرا هاما لدراسة وتحليل الأسواق الأجنبية. وتستخدم الشركات المستثمرة مجموعة من المقاييس لدراسة طبيعة السوق المستهدف، ومنها:

– حجم السوق ومعدل نموه؛

– المتطلبات التسويقية (وفرة وملائمة منافذ التوزيع والإعلان)؛

– طبيعة المستهلكين(إمكانية التعامل معهم لغويا وثقافيا وقدراتهم الشرائية)؛

– طلب السوق وإمكانية مواجهته كما ونوعا وبصفة مستمرة؛

– حجم ونوعية السلع والخدمات المعروضة ودرجة حداثتها؛

– درجة المنافسة مع الشركات المحلية والشركات الأجنبية الأخرى في السوق المرتقب؛

– خصائص الشركات المعنية مقارنة بالشركات الأخرى التي تنشط في هذه السوق (ماليا وتكنولوجيا وإداريا).

ويمكن القول أن حجم السوق في ذاته لا يهم بقدر ما يهم تطور ونمو هذه السوق في المستقبل فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار.

– **موقع الدولة من الاتحادات الاقتصادية والإقليمية:** يشكل انضمام الدولة إلى الاتحادات الإقليمية دورا كبيرا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تمثل بالنسبة للمستثمرين الأجانب فرصة كبيرة لاقتحام أسواق الدول المنضمة إلى هذه الاتحادات بسبب إلغاء الكثير من المعوقات والقيود أمام حرية التبادل التجاري والاستثماري بين دول الإتحاد .وقد وجد أن نسبة الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال قد زادت من % 0.87 إلى % 2.1 وفي إسبانيا من 1.04% إلى % 2.03 بعد دخولهما إلى السوق الأوروبية الموحدة. ونفس الأمر بالنسبة للبرازيل والأرجنتين بعد انضمامهما إلى السوق المعروفة بالمركوزور (**Marcosur**) فزادت هذه النسبة من % 0.32 إلى % 2.17 في البرازيل

ومن % 1.41 إلى % 2.41 في الأرجنتين. وفي سعيها لتكون مكانا مناسبا لتوطين الأنشطة الاستثمارية حاولت الدول النامية توفير مناخ استثماري يقوم على تحسين إطارها المؤسسي وتسهيل إجراءات الاستثمار ومنح حوافز وإعفاءات مالية وضريبية متعددة. لكن وباعتبار أن لكل دولة أسلوبها في التعامل مع المستثمرين الأجانب، فإن الدول النامية لم توفق بنفس القدر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهناك دول تبنت التحرير فتقاطعت أهدافها مع مصالح الشركات الأجنبية واستأثرت بأكبر الحصص من التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول النامية، في حين تحفظت دول أخرى عن سياسات التحرير، ونتيجة لذلك لم تتمكن من استقطاب اهتمام المستثمرين.

3. مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار:

تمثل المؤشرات معطيات رقمية صادرة عن مجموعة من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة بهدف تحديد وتقييم أوضاع الاستثمار في دولة ما. وهو ما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب استنادا إلى ترتيب هذا البلد في هذه المؤشرات، ومنها:

– **مؤشر الحرية الاقتصادية:** (طالع المحاور السابقة)

– **مؤشر التنافسية العالمية:** (طالع المحاور السابقة)

– **مؤشر التنمية البشرية:** (طالع المحاور السابقة)

– مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار (طالع المحاور السابقة).

– مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

يتضمن مؤشر تقييم المخاطر القطرية ما يلي:

– المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS "polittical risk service" من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG "international country risk guide" منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار. ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

– مؤشر تقييم المخاطر السياسية (تمثل 50% من المؤشر المركب)، والذي يركز على درجة استقرار الحكومة، وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومدى انتشار النزاعات الداخلية والخارجية وأيضا الفساد؛

– مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية(25%) ، ويركز على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم، ونسبة رصيد الحساب الجاري والميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي؛

–مؤشر تقييم المخاطر المالية(25%) ، ويركز على نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، عدد أشهر الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة ونسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمال صادرات السلع والخدمات. وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كمايلي:

تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطر:

- 80-100 (درجة مخاطرة منخفضة جدا)؛
- 70-79.50 (درجة مخاطرة منخفضة)؛
- 60-69.50 (درجة مخاطرة معتدلة)؛
- 50-59.50 (درجة مخاطرة مرتفعة)؛
- 0-49.50 (درجة مخاطرة مرتفعة جدا).

– مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر ويقيس المؤشر قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات البلد.

– مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

- مجموعة الدرجة الاستثمارية والتي بدورها تتنوع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4؛
- مجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B.C.D.

– مؤشر سهولة أداء الأعمال: (أنظر الملخصات السابقة)

– مؤشر الشفافية: (أنظر الملخصات السابقة)

– مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر:

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة في تقريرها للاستثمار الدولي عام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لمعرفة مدى نجاح البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإنشاء وظائف في سوق العمل. وطورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي عام 2002ليصبح مؤشرين مقارنين :الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، والثاني مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي عالميا .ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:

INDi=(FDLI/FDLW)/(GDPI/GDPW)

INDI: مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد **I**

FDLI: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد **I**

FDLW: الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

GDPI: الناتج المحلي الإجمالي للبلد**I**

GDPW: الناتج المحلي الإجمالي العالمي

ويؤخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة.

أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى أربعة محددات اقتصادية رئيسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر هي : جاذبية السوق، توافر العمالة الرخيصة والمهارات، جودة الموارد الطبيعة، وتوافر البنى التحتية للاستثمار الأجنبي المباشر.

– محددات مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار:

– جاذبية السوق: حجم السوق :الناتج المحلي الإجمالي (القوة الشرائية)؛ –قدرات الإنفاق : متوسط دخل الفرد الاسمي (القوة الشرائية)؛

–إمكانيات نمو السوق: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

توافر العمالة الرخيصة والمهارات: – تكلفة العامل الواحد: أجرة الساعة مقابل إنتاجية العامل؛**–**حجم القوى العاملة الصناعية :المهارات المتوفرة.

توفر الموارد الطبيعة:- استغلال الموارد :قيمة الصادرات من الوقود والخامات؛- الإمكانيات الزراعية :توافر الأراضي الصالحة للزراعة.

تمكين البنية التحتية:

-البنية التحتية للنقل: كثافة الطرق :نسبة أطول الطرق بالكيلو لكل 100 كيلو متر مربع؛نسبة الطرق المعبدة من إجمالي الطرق؛طول شبكة السكك الحديدية بالكيلومتر؛مؤشر الارتباط بشبكة النقل البحري.

-البنية التحتية للطاقة:استهلاك الطاقة الكهربائية.

-البنية التحتية للاتصالات:عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة؛عدد اشتراكات الهواتف النقالة لكل 100 نسمة؛عدد اشتراكات الانترنيت لكل 100 نسمة

ومن مقارنة وضع البلد وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات يكون ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية ضمن المصفوفة التالية:

مجموعة الدول السباقة : وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع؛

مجموعة الدول المتجاوزة إمكاناتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض؛

مجموعة الدول ما دون إمكاناتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع؛

مجموعة الدول متدنية الأداء :وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا.

مما سبق يتضح أن المؤشرات التي تم استعراضها تعتبر وسيلة مهمة يستعين بها المستثمرون الأجانب لتحديد وجهتهم الاستثمارية استنادا إلى ترتيب البلدان في هذه المؤشرات والتي تسمح بتحديد طبيعة المناخ الاستثماري بها إن كان ملائما أم لا. وعليه يجب على كل دولة ترغب في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تحسن وضعها في هذه المؤشرات من خلال تطوير بيئتها الاستثمارية بعناصرها الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسية.

أسئلة الحصة:

- فيما تتمثل أهم المنظمات العربية في التصنيف الاقتصادي؟
- ما الفرق بين التصنيف الائتماني التقليدي والتصنيف الائتماني غير التقليدي؟
- فيما تتمثل عوامل نجاح التصنيف الإسلامي؟
- ما الفرق بين تقرير التنافسية العالمية وتقرير التنافسية العربية؟
- ما الفرق بين التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة؟ وأيهما يضمن تحقيق الآخر؟
- فيما تتمثل أهم مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار؟

الاقتصاد الجزائري في التصنيفات الاقتصادية الدولية

تعتبر المؤشرات الدولية للتصنيف الاقتصادي سواء كانت دولية أو عربية أداة مهمة لتقييم مناخ الاستثمار وتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه.وكذا إبراز الوضع التنافسي الدولي بين الدول وسنحاول تبيان وضع الجزائر في كلا التصنيفين الدولي والعربي بالاستعانة ببعض المؤشرات التي تم تناولها في المحاور السابقة.

1. تقرير التنمية البشرية: يقوم هذا المؤشر بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم. وقد شهدت الجزائر تحسنا مستمرا في ترتيبها في مؤشر التنمية البشرية بمعدلات متزايدة.

من خلال قراءة الأرقام يتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما في هذا المؤشر، إذ انتقلت من تنمية بشرية منخفضة سنة 1980 إلى تنمية بشرية متوسطة خلال الفترة 1990-2010 لترتقي بعدها إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، ومرد ذلك تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر. ففي سنة 2012 ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 73.4 سنة، وانخفض معدل الأمية عند البالغين إلى 22%مقابل ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي إلى 5402 دولار. ويضاف إلى ذلك الارتفاع المسجل في الاعتمادات المخصصة لقطاعي التربية والتعليم والصحة في ميزانية الدولة، مما أدى إلى زيادة قدرتهما الاستيعابية وتوفير فرص أفضل للتمدرس وتحسين الاستفادة من الخدمات الصحية.

وفي تقرير عام 2016 بعنوان "تنمية للجميع"، والذي حلت فيه الجزائر في المركز 83 من مجموع 188 دولة شملها التقرير -محققة 1/0,745-مصنفة ضمن الشريحة المتقدمة (تنمية بشرية مرتفعة) ، والعمر المتوقع عند الولادة تقريبا 77 سنة، كما استطاعت تحقيق مستويات عالية في مراحل التعليم المختلفة خاصة التعليم الابتدائي، وكذلك المساواة بين الجنسين في مختلف الأنشطة الحياتية.

وبقيت الجزائر سنة 2017 ضمن فئة البلدان التي لديها مستوى تنمية بشرية مرتفعة، محتلة بذلك المرتبة الأولى على المستوى المغاربي، واحتلت المركز ال85 في قائمة البلدان التي تتوفر فيها شروط حياة حسنة إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية 0,754.بارتفاع طفيف مقارنة بمؤشر سنة 2016، وبالتالي فقد حسنت الجزائر بشكل محسوس ترتيبها على المستوى الإفريقي باحتلال المركز ال12 بعد السيشل.

أما على الصعيد المغاربي تقدمت بشكل كبير على المغرب (123)، تونس (95)، ليبيا (108)، موريتانيا (159).

وحسب التصنيف المذكور فقد انتقل مؤشر التنمية البشرية للجزائر بين سنتي 1990 و2017 من 0.577 إلى 0.754 أي أنه سجل ارتفاعا بنسبة 30.6%. حيث بقي المؤشر على منحى تصاعدي منذ سنوات 2000 حيث انتقل من 0.644 إلى 0.749 سنة 2015.

واحتلت الجزائر المركز الثامن عربيا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2019، محتلة بذلك المرتبة الأولى على المستوى المغاربي، حيث اعتمد التقرير بشكل أساسي على جودة حياة السكان في كل دولة والفرص التي يحظون بها لتحسين حياتهم بالإضافة إلى الاختيارات المتاحة لهم لتحسين ظروفهم المعيشي.

وتصدرت الإمارات قائمة الدول العربية في عام 2018 (المرتبة 35)، السعودية (36)، قطر (41)، البحرين (45)، عمان (47)، الكويت (57)، والجزائر (82) عالميا، تونس (91)، لبنان (93).

2. **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:** مؤشر سهولة أداء الأعمال مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلد محل الدراسة. وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة 2009-2014 يظهر التراجع الكبير والمستمر في ترتيبها، إذ انتقلت من المرتبة 134 عام 2009 إلى المرتبة 153 عام 2014 مسجلة بذلك تراجعا في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ومن خلال قراءة المعطيات المتوفرة حول هذا المؤشر يتبين أن ترتيب الجزائر قد تراجعت في جميع المؤشرات الفرعية نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها. وحسب مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2014 فإن:

- بدء مشروع استثماري يحتاج إلى 14 إجراء ومدة 25 يوما وبتكلفة تمثل % 12.4 من متوسط الدخل الفردي في حين لا تتجاوز في تونس مثلا 10 إجراءات وفي مدة 11 يوما وبتكلفة % 4.7 من متوسط الدخل الفردي.

- استخراج تراخيص البناء تحتاج إلى 19 إجراء وفي مدة 241 يوما وهو أعلى من المعدل المسجل في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط ب 16 إجراء وفي مدة لا تتجاوز 146 يوما.

- الحصول على الكهرباء يستلزم اتخاذ 5 إجراءات وفي مدة 180 يوما وبتكلفة 1563% من متوسط الدخل الفردي وإن كانت عدد الإجراءات هي نفسها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن مدة وتكلفة الحصول على الكهرباء أقل بكثير من الجزائر حيث لا تتجاوز 86 يوما وبتكلفة1038% من متوسط الدخل الفردي.

- تسجيل ملكية الأصل العقاري تتطلب 10 إجراءات وفي مدة 63 يوما وبتكلفة تقدر ب7.1% من قيمة العقار، في حين أن عملية التسجيل في لبنان تتم من خلال 8 إجراءات وفي مدة لا تتعدى 25 يوما وبتكلفة 5.9%من قيمة العقار.

- الحصول على الائتمان: رغم التحسن المؤقت المسجل في سنة 2013 واحتلال الجزائر للمرتبة 126 بعدما كانت في المرتبة 150 سنة 2012 إلا أن ترتيب الجزائر عاود الارتفاع لتصنف في المرتبة 130 بسبب ضعف

المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية (3نقاط من 10) ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (4 نقاط من6) مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين.

– التجارة عبر الحدود الدولية: لإتمام عمليات التصدير لابد من استخدام 8 سندات وفي مدة 17 يوما وبتكلفة 1270دولار لكل حاوية مصدرة .ومن ناحية أخرى، فإن إتمام عملية الاستيراد تتطلب9 مستندات وفي مدة 27يوما وبتكلفة 1330 دولار لكل حاوية. وبالمقارنة مع تونس يتبين أن عمليات التصدير تحتاج إلى 4 إجراءات فقط وفي 13 يوما وبتكلفة 775 دولار للحاوية. أما عمليات الاستيراد فتحتاج إلى 6 إجراءات وفي 17يوما وبتكلفة 860 دولار للحاوية.

– حماية المستثمر: يعتبر ترتيب الجزائر مقبولا في هذا المؤشر وهي في نفس الوضع مع اسبانيا المرتبة 98 وأفضل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمؤشرات الجزئية توضح ذلك كمؤشر قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (4 نقاط من 10) ومؤشر قوة حماية المستثمرين (5 نقاط من10)

– دفع الضرائب: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 29 ضريبة وفي مدة 451 ساعة في السنة. كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح 71.9% وهي أعلى بكثير من المعدلات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أن عدد الضرائب هو 18 ضريبة وفي مدة 220 ساعة في السنة مع نسبة ضريبة إجمالية من الربح تقدر ب32.3%

– تنفيذ العقود التجارية: يتطلب تنفيذ العقود 45 إجراء إلزاميا وفي مدة تصل إلى 630 يوما بينما لا تتجاوز في فرنسا مثلا 29 إجراء وفي مدة 395 يوما.

– تسوية حالات الإعسار: جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الأفضل من بين المؤشرات العشرة فإنتهاء المشروع يتطلب 2.5 سنوات وهي فترة طويلة نسبيا وبتكلفة 7% كنسبة من قيمة موجودات الشركة المفلسة مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 41.7 سنت لكل دولار.

من خلال المعطيات السابقة وتحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر، يتضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري (بدء المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية) أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط (صعوبة الحصول على التمويل، الارتفاع في الضغط الضريبي وفي تكاليف عمليات التجارة الخارجية) وهو ما يعني تراجعا في جاذبية الجزائر كحاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد صدر التقرير الأخير في 2018 ، وغطى 190 بلدا، وقد كان ترتيب الجزائر في هذا التقرير 166 من 190 بلدا، وقد كان ترتيب الجزائر في هذا التقرير 166 من 190 بلدا، محققة علامة قدرها 100/46.74، متراجعة ب 10 مقارنة بالسنة الماضية2017 .

أما في سنة 2019 فقد احتلت الجزائر المرتبة 157، بحيث انتقلت من المرتبة 166 في 2018، ومن بين الأمور الإيجابية التي سجلها التقرير تخفيض الجزائر لوقت التجارة الخارجية، مع تحسين الاستيراد عبر وضع عمليات تفتيش مشتركة بين الوكالات المكلفة بالرقابة.

كذلك وجود تحسن في الحصول على الكهرباء، موضحا أن الجزائر وضعت إجراءات لتسهيل الربط بالكهرباء من خلال عقلنة الإجراءات الإدارية الداخلية، مكنت الجزائر من اكتساب 2.06 نقطة جديدة لينتقل مجموع نقاطها إلى 49.65 من 100، فيما قدر مجموع نقاطها ب 41.71 في 2018 وبالرغم من بهذا فإن الجزائر لم تتمكن من استرجاع مرتبتها لسنة 2017 والتي كانت 156 من بين 190 دولة تم تصنيفها في التقرير.

وتبقى أفضل عشر اقتصاديات في العالم: نيوزيلاندا، سنغفورة، الدانمارك، إضافة إلى هونغ كونغ وكوريا وجورجيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومقدونيا.

وانضمت الإمارات العربية المتحدة إلى قائمة أفضل 20 بلدا في تطبيق الإصلاحات، حيث احتلت المركز الحادي عشر.

3. تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات: الجزائر جاءت في المركز 102 متقدمة ب 4 مراكز مقارنة بعام 2016 ، وقد بلغ عدد المشتركين بالهاتف الثابت 3,4 مليون شخص عام2016 وفي الهاتف النقال 47 مليون مشترك، وفي الإنترنت 29,54 مليون شخص وهي أرقام مهمة إذا قيست مع المعدلات العالمية لا تعكس حقيقة التصنيف الذي وضعت فيه الجزائر، لكن ما يبرر ذلك هو التقدم المتسارع في أغلب دول العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشراتها.

تصدر الترتيب في 2015 كوريا ب 8,93 نقطة وكانت في نفس الترتيب سنة 2010 ثم تلتها الدنمارك وايسلندا ب 8.88 و0.86 نقطة على التوالي، وفي الدول العربية احتلت البحرين المرتبة 27 عالميا بعدما كانت في سنة 2010 في المرتبة 37 عالميا.

بينما احتلت الجزائر في هذا التقرير المرتبة 113 عالميا في حين كانت في سنة 2010 تحتل المرتبة 114 واحتلت دولة التشاد المرتبة الأخيرة رقم 167.

وصنف التقرير السنوي لقياس مجتمع المعلومات؛ الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات 2017 الجزائر في المرتبة 102 عالميا والثالثة إفريقيا، ما يعني أنها مازالت ضمن الدول المتأخرة في هذا المجال على المستوى العالمي.

أما في عام 2018، فقد قامت بإطلاق القمر الصناعي ألكوم سات وكذا تعديل مشروع قانون الاتصالات اللاسلكية، في حين تعد الجزائر آخر بلد عربي في التصنيف العالمي لسرعة تدفق الإنترنيت والمقدرة ب 3.76 ميغابايت في الثانية، في حين يقدر متوسط السرعة عالميا ب 40.11 ميغابايت في الثانية وكذا تدني سرعة الاتصال بالجيل الثالث في الجزائر، بعد أن انخفضت في 2017 بنسبة 10.8%، وسجلت سرعة تدفق قدرت ب 7.19 ميغابايت في الثانية.

وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي في هذا المجال؛ فقد أحرزت الجزائر تقدما جديدا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا سيما في مجال اعتمادها للهواتف المحمولة والنطاق العريض المتنقل وفي عدد مستخدمي الإنترنيت؛ بعدما احتلت الجزائر المرتبة 76 عالميا في 2019 حيث حصلت على 7 مراكز في هذا الترتيب في عام واحد بعد احتلالها المركز 83 عالميا عام 2018.

تشير هذه النتيجة إلى قفزة نوعية تم تسجيلها في المؤشرات الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند إنشاء التصنيف؛ ففيما يتعلق بالمؤشر المتعلق باشتراك الهاتف المحمول، احتلت المرتبة 61 عالميا (2019)، حيث احتلت المرتبة 66 في 2018 و 109 في 2016، وهو تقدم 48 وظيفة منذ عام 2016، واحتلت المرتبة 35 في النطاق العريض المتنقل في 2019، مقارنة ب 44 في 2018 و 98 في 2016، بزيادة قدرها 63 مركزا منذ عام 2016. أما بخصوص عدد مستخدمي الإنترنيت، حصلت الجزائر على المركز 106 في عام 2016 و 91 في عام 2018 ثم 83 في 2019، بزيادة قدرها 23 وظيفة منذ عام 2016.

4. تقرير السعادة العالمي: مؤشر السعادة لعام 2017 شمل 155 دولة، كان أسعد 5 دول فيها أوروبية كلها وهي على النحو التالي :النرويج، الدانمارك، إيسلندا، سويسرا وفنلندا، وأما الدول الأكثر تعاسة في العالم فهي على الترتيب أيضا: أفريقيا الوسطى، جمهورية بورندي، تنزانيا، سوريا، وبالنسبة للجزائر فقد حلت في المركز 53 عالميا و السادسة عربيا والأولى مغاربيا، متراجعة ب 15 مركزا عن السابق الذي كانت فيه في المرتبة 38 عالميا سنة 2016.

أما بالنسبة لتقرير السعادة العالمي 2018 فقد صنف أكثر من 155 دولة، جاءت في مقدمتها فلندا والنرويج أما على المستوى العربي فقد جاءت الإمارات في المرتبة 20 عالميا و الأولى عربيا، الجزائر في المرتبة 84 عالميا متراجعة ب 31 مركزا والمرتبة 7 عربيا، أما بالنسبة لتقرير 2019 فقد شمل 156 دولة عالميا، قد تصدرته كالعادة فنلندا، الإمارات العربية المتحدة المرتبة 21 عالميا والأولى عربيا، أما الجزائر المرتبة 88 عالميا متراجعة ب 4 مراكز ومحافظة على المرتبة 7 عربيا.

5. تقرير التنافسية العالمي: يظهر تقرير التنافسية العالمي لعام 2012 -2013 تراجعا مهما في تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث جاء في المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة بعدما صنف في المرتبة 87 من بين 142 دولة مابين عامي 2011-2012 وبالتالي خسارة 23 مرتبة؛ وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة عوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية (20.5%) وصعوبة الحصول على التمويل (15.7%) وانتشار الرشوة (11%) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة (8.1% لكل منها).

ويتضح أن تراجع مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي هو نتيجة أساسية للتراجع المسجل في المحاور الرئيسية المكونة لهذا المؤشر وهي المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع والابتكار.

– بالنسبة **لمحور المتطلبات الأساسية** فقد خسرت الجزائر 14 مرتبة عن سنة 2011 منتقلة من المرتبة 75 إلى المرتبة 89 في 2012 وقد مس التراجع كل العناصر المكونة لهذا المحور وهو كالتالي:

– مؤشر المؤسسات: تراجعت الجزائر ب 14 مرتبة بسبب تراجع أغلب المؤشرات المكونة له كمؤشر حقوق الملكية من 127 إلى 144 ومؤشر شفافية السياسة الحكومية من 137 إلى 144 ومؤشر الجريمة المنظمة من 103 إلى 137.

– مؤشر البنية التحتية: تراجع ب 7 مراتب متأثرا بتراجع أغلب المؤشرات المكونة له كمؤشر جودة الطرق من 77 إلى 88 ومؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي من 106 إلى 125 وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد لتدارك النقص المسجل في عناصر البنية التحتية لتكون عاملا مسهلا للاستثمار لا عائقا له.

– مؤشر الاقتصاد الكلي: هو من أقل المؤشرات تراجعا بأربع مراتب فقط، وهذا نتيجة لتراجع مؤشر نسبة رصيد الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 54 إلى 82 ومؤشر الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 3 إلى 6 ومؤشر نسبة إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8 إلى 11. ورغم هذا التراجع، إلا أن أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية تبقى مستقرة وايجابية وتشكل ضمانة وحافزا للمستثمر الأجنبي.

– أما بالنسبة **لمحور معززات الكفاءة** فقد انتقلت الجزائر من المرتبة 122 إلى المرتبة 136 لتخسر 14 مرتبة بسبب التراجع في كل المؤشرات الفرعية المكونة له:

– مؤشر التعليم العالي والتدريب: سجلت فيه الجزائر المرتبة 108 بسبب تراجع بعض المؤشرات المكونة له كمؤشر جودة النظام التعليمي من 123 إلى 131 ومؤشر استخدام الانترنيت في المدارس من 125 إلى 132وهو دليل واضح على تدني مستوى النظام التعليمي والتكويني بالجزائر وبالتالي محدودية مساهمته في إفراز عمالة مدربة وكفئة.

– مؤشر كفاءة سوق السلع: رتبت الجزائر المرتبة 143 من بين 144 دولة وهي دلالة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر وبالتالي عدم خضوعها لمبدأ المنافسة التامة. وهو ما يؤكده مؤشر فعالية سياسة منع الاحتكار من 144 إلى 140 ومؤشر إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح من 134 إلى135.

– مؤشر تطور الأسواق المالية: نظرا لشلل سوقها المالي رتبت الجزائر في المرتبة 142 كنتيجة لتراجع المؤشرات الأساسية المحددة له كمؤشر سهولة الحصول على القروض من 95 إلى 128 ومؤشر وفرة الخدمات المالية من 139إلى143.

– مؤشر الجاهزية التكنولوجية: سجلت الجزائر تراجعا ب 13 مرتبة وهذا بسبب التراجع في بعض مؤشراته كمؤشر توفر أحدث التقنيات التكنولوجية من 122 إلى 142 ومؤشر مستوى استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا من 134 إلى 144 ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا من123 إلى 140 وهو ما يعني أن قدرة الجزائر محدودة في إنتاج التكنولوجيا واستيعابها واستخدامها.

– مؤشر حجم السوق: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي عرفت استقرارا، إذ تراجع بمرتبتين ما بين 2011-2012 وهو ما يعني أن المستثمر الأجنبي يمكن أن يتوطن في السوق الجزائرية سواء لتلبية الطلب المحلي أو يستخدمها كمنطقة عبور للنفاذ إلى الأسواق الخارجية كأسواق الاتحاد الأوروبي.

– **محور عوامل تطور الإبداع والابتكار**: على غرار المحورين السابقين سجلت الجزائر تراجعا في ترتيبها حيث صنفت في المرتبة الأخيرة وكان ذلك انعكاسا لتراجع ترتيبها في المؤشرات الفرعية وخاصة مؤشر الابتكار الذي عرف تراجعا ب 9 مراتب المرتبة (141) وقد رتبت الجزائر في أهم مؤشراته الجزئية في مراتب متأخرة كمؤشر القدرة على الابتكار من 138 إلى 143 ، مؤشر التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحوث والتطوير من 136-144 ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي من 126 إلى 141 وتؤكد معطيات هذا المؤشر على التراجع الكبير في مستويات الابتكار والإبداع على مستوى الجامعات ومؤسسات البحث وضعف تحويل مخرجات هذا القطاع من اختراعات إلى منتجات من خلال القطاع الصناعي.

من خلال استعراض ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمية يتضح أن تحقيق الجزائر لترتيب مقبول في بعض المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الكلي وحجم السوق لم يشفع لها لتحقيق مراتب متقدمة في الترتيب العام للمؤشر وهذا الترتيب يدل على أن مناخ الاستثمار هو حزمة من العوامل التي يجب توفيرها ليكون البلد وجهة استثمارية مقصودة لذا يجب على الجزائر تحسين وضعها في بعض المؤشرات المهمة كمؤشر تطور الأسواق المالية ومؤشر كفاءة سوق العمل ومؤشري الابتكار والجاهزية التكنولوجية مما يسمح لها بتعزيز تنافسية اقتصادها.

وقد تصدرت تقرير هذه السنة 2018 كالعادة سويسرا منذ عام2010 أما عربيا جاءت الإمارات المتحدة في المركز 17 وقطر 25 عالميا، وبالنسبة للجزائر فكانت في المركز 86 من مجموع 137 بلدا مسجلة 10/4.07 ومن نقاط قوة الاقتصاد الجزائري في هذا التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالميا)، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة10). وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين مركز الجزائر(نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في المركز 51عالميا) ونسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي في المرتبة (47 عالميا)، وحجم السوق (36 عالميا)، أما تنافسية الاقتصاد الجزائري فمؤشراته خاصة في الشفافية والسياسات المنتهجة (121 عالميا)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (135 عالميا)، ونوعية المنشآت (107 عالميا)، وعجز الموازنة (127 عالميا)، والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (131 عالميا)، كما أن الخدمات والمؤسسات المالية ضعيفة مثل توفر الخدمات المالية (126 عالميا)، أما جودة مناخ الأعمال فقد جاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات خاصة عدم كفاءة الإدارة العمومية.

وما يلفت الانتباه في هذا التقرير مؤشر التعليم العالي والتدريب والذي يركز على كّم التعليم وجودته والتدريب الوظيفي إذ حلت الجزائر في المرتبة92 عالميا، أما المراتب العشرة الأولى فكانت من نصيب الدول التالية بالترتيب: فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، سويسرا، الدانمارك، نيوزلندا، النرويج، أستراليا، إيرلندا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجامعات الجزائرية غائبة عن أشهر مؤشرات التصنيف للجامعات العالمية، لأفضل 500 جامعة على المستوى العالمي الذي يعتمد على تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات مركب من مؤشرات متنوعة، منها الأداء الأكاديمي للبحوث العلمية وحجم الدراسات والأبحاث المنشورة حيث يعطي صورة شاملة على موقع الجامعة ومكانتها، في حين قامت مؤسسة تايمز هاير إيديكيشن البريطانية المتخصصة بإسقاط جميع الجامعات الجزائرية من تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم، بينما يهتم تصنيف ويب متريكس بالحضور العالمي للجامعات على شبكة الأنترنت ويرتبط ببعض مؤشرات تصنيف شنغهاي، وهو يصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي بإسبانيا ويغطي 25 ألف جامعة في العالم، وهذا تصنيفه الأخير الجامعات الجزائرية لشهر جانفي2018:

- جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين باب الزوار2250 ؛
- جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس 2370 ؛
- جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 2469 ؛
- جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان2577 ؛
- جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية2686 ؛

وقد اعتمدت هذه المراكز المتخصصة في التصنيف العالمي للجامعات على عدة معايير منها: جودة المنهج العلمي، المرجع العلمي، جودة أعضاء هيئة التدريس، جودة أسلوب التقييم، جودة النظام الإداري، جودة التسهيلات المادية، جودة الأبحاث العلمية ومدى الاستعانة بها والنظرة الدولية لها. أما مراكز التفكير المسؤولة عن إعداد الدراسات ورسم الخطط والاستراتيجيات في كل المجالات والمتواجدة بقوة في الدول المتقدمة وحتى الناشئة، فهي تعد على أصابع اليد في الجزائر وحتى إن وجدت فأثرها قليل.

إذن مابين سنتي (2016-2017)، احتلت الجزائر المرتبة 87 من بين 138 دولة، أما مابين (2017-2018) احتلت المرتبة 86 من بين 137 دولة وبين سنتي (2018-2019) المرتبة _ç من بين 141 دولة.بحيث سجلت تحسنا على مستوى البنية التحتية، الصحة، التعليم العالي والتدريب، كفاءة السوق، كفاءة سوق العمل، الجاهزية التكنولوجية، تعقد وتطور بيئة الأعمال، الابتكار.

6. **تقرير الأداء البيئي**: خلال منتدى دافوس الاقتصادي تم إطلاق مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018 وهو الثامن في سلسلة تقارير تقييم الأداء البيئي لبلدان العالم ومن الملاحظ في ترتيب الدول وفق مؤشر الأداء البيئي لعام 2018 أن معظم الدول التي احتلت المراكز الثلاثين الأولى هي أوروبية أو من منطقتي شمال أمريكا وأوقيانوسيا، وقد حلت سويسرا في رأس القائمة التي ضمت 180 دولة، فرنسا والدانمارك ومالطا والسويد، أما المراتب المتأخرة

فكانت من نصيب دول جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وبالنسبة لدول الجوار فقد تصدرت المجموعة المغرب بوجودها في المركز 54 عالميا، وحلت الجزائر في المرتبة88 وحصولها على 57,18 نقطة/100 وكانت الثالثة مغاربيا بعد المغرب وتونس، وقد تراجعت عن المركز 42 عالميا في عام 2010، وقد حققت الجزائر مراتب متقدمة في بعض المؤشرات البيئية كالمحافظة على الثروة السمكية وفي مصادر المياه، نوعية الهواء.

7. تقرير الابتكار العالمي: ويبين مؤشر العام الحالي 2017 أثر السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، فجميع الدول سواء كانت دولا متقدمة أو نامية تبحث عن النمو القائم على الابتكار من خلال الاستراتيجيات المختلفة، فهناك دول نجحت في خططها الرامية إلى الانتقال من اقتصاد معتمد على الأولية إلى اقتصاد قائم على الكفاءة التشغيلية ثم إلى اقتصاد قائم على الابتكار ودول أخرى لا زالت تراوح مكانها خاصة هذا المؤشر قد تجاوز المعايير التقليدية واعتمد معايير حديثة مثل مستوى البحث والتطوير، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر العالم يشمل 127 دولة تمثل 92.8% من سكان العالم و98% من الناتج المحلي الإجمالي. **و**يركز مؤشر الابتكار العالمي على سياسات الابتكار الفعالة من أجل التنمية، ويبين السبل الجديدة التي تمكن من الابتكار وتحفيز النمو من خلال الاعتماد على القوى المحلية وضمان تطوير بيئة ابتكار وطنية متينة. إن أهم ما يستخلص من صدارة هذا التقرير هو تربع نفس الدول تقريبا خلال السنوات القليلة الماضية على عرش المراتب الأولى، وهي بلدان مرتفعة الدخل ينتمي أغلبها إلى قارة أوربا باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي بقيت على مركزها الريادي ودويلة من نمور آسيا هي سنغافورة، وهذا التفوق لم يأت صدفة بل يرجع إلى اهتمام هذه الدول بالابتكار والإنفاق على البحث والتطوير والتعاون الكبير بين المؤسسات العمومية والخاصة والجامعات ومراكز البحث وبالنسبة للجزائر التي جاءت في المرتبة 108 عالميا في تقرير الابتكار العالمي لعام2017 متقدمة ب 5 مراكز عن ترتيب العام الذي قبله لكن رغم هذا التقدم النسبي إلا أنها نتيجة جد ضعيفة لا تعكس الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر بشريا وماديا، من تحقيق نتائج أفضل في مجال الابتكار مقارنة مع الكثير من الدول الأخرى، ففي مؤشر مدخلات الابتكار جاءت في 105عالميا، وكان أداؤها جيدا في مؤشر البنية التحتية العامة إذ حلت في المركز 8 ومؤشر التعليم المركز 83 والتعليم 63، أما مؤشر مخرجات الابتكار فقد كانت في المركز 117و حققت في مؤشر تأثير المعرفة تقدما نوع ما مقارنة مع المؤشرات الفرعية إذ حلت في المركز 81 عالميا. وجاءت في المرتبة 110 سنة 2018 والمرتبة 113 سنة 2019.

8. تقرير الريادة في إدارة الأعمال: وقد بلغت الدول المصنفة 137 بلدا عام 2018 ، ويستند على 14 مؤشر أداء، كانت أفضل دول العالم في مؤشر 2018 الولايات المتحدة الأمريكية ثم سويسرا وبعدها كندا، وقد حلت الجزائر في المرتبة 80 عالميا وسجلت معدل تطور مؤشر ريادة الأعمال بالنسبة لفرص المقاولات الناشئة، رأس المال البشري، المنافسة وسيرورة الابتكار وتصدرت الدول العربية قطر في المرتبة 22 عالميا وتونس في المرتبة الخامسة عربيا و39 عالميا، بينما الجزائر فجاءت في المرتبة 12 عربيا و 07 إفريقيا.

9. تقرير الرخاء العالمي: وقد حلت النرويج، نيوزلندا وفنلندا في المراتب الثلاثة الأولى في مؤشر عام 2017 ، أما الجزائر ففي المركز116 ، أما تقرير الرخاء العالمي لسنة 2018 فقد حسنت الجزائر مركزها رغم زيادة عدد الدول التي غطتها الدراسة في تصنيف 167 دولة بمرتبة عالمية 110، والعاشرة عربيا، والثالثة مغاربيا بعد كل من تونس 98 عالميا والمغرب 95 عالميا.

وفي تقرير 2019 فلم يحمل أي تغيير فقد حافظت الجزائر على نفس المرتبة التي حققتها سنة 2018 دوليا وعربيا.

10. تقرير الشفافية الدولية للفساد: يرصد مؤشر الشفافية درجة شفافية اقتصاد ما من خلال قياس مدى تفشي الفساد والرشوة بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة .وإذا أخذ المؤشر النقطة صفر، فهذا يعني أن البلد فاسد جدا أما إذا أخذ النقطة10 أو 100 فهذا دلالة على أن البلد نظيف جدا .وقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر أن القيمة القصوى للمؤشر لم تتجاوز 3.4 من 10 ، وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها. وفي هذا الصدد، أشار تقرير التنافسية العالمي لعامي 2011- 2012 والذي يتم فيه استقصاء آراء الشركات أجنبية ومحلية حول قيود ممارسة الأعمال وانجاز المشاريع في دولة ما، إلى أن الفساد يعتبر ثالث أهم عقبة تقف في وجه الاستثمار بنسبة 16.1%. وقد أظهر مؤشر عام 2017 أنه لا توجد دولة في العالم خالية تماما من الفساد، فيما أحرزت ثلثا دول العالم أقل من 50 نقطة، كما أن 6 مليارات من سكان العالم يقطنون في دول تعاني من الفساد، وزاد عدد الدول التي انحدرت في تلك الدول التي تقدمت فيه، وكشف المؤشر أن الفساد الممنهج وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية يعزز أحدهما الآخر في أنحاء العالم. وبالنسبة للجزائر فقد خسرت 4 مراكز مقارنة بسنة 2016 وأصبحت في المرتبة 112 عالميا ب 33 نقطة/100 ، أما بالنسبة لسنة 2018 فقد صنف التقرير 180 دولة وصنفت الجزائر ومصر في نفس المرتبة 105 عالميا و 8 عربيا بحصولها على 35 نقطة وبالتالي فلم تحقق الجزائر أي تطور في مجال محاربة الفساد خلال الفترة 2012- 2018. بحيث أدنى علامة هي 33 نقطة و أعلى علامة هي 37 نقطة.

11. تقرير الحرية الاقتصادية: بحسب تنقيطها في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح أن أداء الجزائر وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة خلال الفترة 2008-2014 ويتضح من خلال المعطيات أن أسوأ تنقيط حصلت عليه الجزائر كان سنة 2013 ب 49.6 نقطة يضعها في**ى**منطقة الحرية الاقتصادية المعدومة. وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر هو التراجع المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر محدودية الفساد ب 28.7 نقطة مئوية ومؤشر حرية القطاع المالي والملكية الفكرية ب 30 نقطة مئوية وحرية الاستثمار ب 45 نقطة مئوية وحرية العمل ب 48.3 نقطة مئوية، إن هذه الأرقام تعبر على أن بيئة الأعمال في الجزائر لا زالت تتميز بكثير من القيود التي تحد من عملية الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية وهو ما يستوجب العمل على

تسهيل العملية الاستثمارية ومحاربة الفساد ونشاط السوق السوداء وحماية حقوق الملكية الفكرية. وما زلنا نعاني من نفس المشاكل إلى يومنا هذا.

وتذيلت الجزائر مجددا ترتيب دول العالم في هذا المؤشر، حيث احتلت المركز 171 عالميا، ما جعلها تصنف في خانة الاقتصاديات غير الحرة على الإطلاق، أي مازالت دولة منفرة لاستثمارات الشركات الأجنبية، ودليل ذلك أن حجم الاستثمارات المباشرة التي تمت في 2017 لم تتعدى عتبة المليار دولار.

وتقدمت بمركز واحد واحتلت المرتبة 171، في تقرير 2019 بمجموع نقاط 46.2 فهذا دليل على عدم نجاح الإستراتيجية الوطنية الساعية لتوسيع حجم الاستثمارات الخارجية. في حين تصدر المغرب ومن ثم موريتانيا المراكز العربية الأولى ضمن خانة الدول غير الحرة عموما، وتعد الإمارات أكثر الدول العربية حرا اقتصاديا.

12. التصنيف الائتماني السيادي: الجزائر لا تظهر إلا نادرا في التصنيفات السيادية العالمية، لا سيما للشركات الثلاث، والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم وجود سوق مال حقيقي للتداول، إلا أن بعض التقارير تظهر من حين لآخر عن بعض المؤسسات العالمية وكمثال على ذلك تقرير وكالة **كوفاس الفرنسية** ، صنفت الجزائر في هذا التقرير لسنة 2018 في الصنف ج التي تعني مخاطرة عالية على مستوى التقييم الاقتصادي والتجاري العام، كما صنفت الهيئة الفرنسية الجزائر في الدرجة ج أي مستوى مخاطرة عالية أيضا بالنسبة لمناخ الأعمال والاستثمار.

واعتبرت كوفاس أن الجزائر تعاني عددا من نقاط الضعف منها:

- التبعية للمحروقات ومشكل تسيير الريع النفطي؛
- نسب بطالة عالية لدى الشباب؛
- ثقل المديونية العامة لدى القطاع العمومي؛
- ثقل الآداء الإداري والبيروقراطية؛
- ضعف القطاع المالي وإشكالية محيط الأعمال والاستثمار.

أما نقاط القوة التي تتمتع بها الجزائر نذكر:

- توفر احتياطات معتبرة من البترول والغاز؛
- قدرات معتبرة في مجالي الطاقات المتجددة والسياحة؛
- صلابة الوضع المالي العام خاصة مع ضعف المديونية الخارجية وحيازة احتياطي الصرف.

وفي الأخير نقول بأن المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة في تصنيف البلدان وتنقيطها منهجية علمية ومعايير موحدة لأداء الاقتصاديات الدولية، واعتمدت على مؤشرات إحصائية كمية ونوعية لمعرفة مدى نجاح الخطط التنموية على كافة الأصعدة والمجالات، ومهما قيل عن هذه المؤشرات فإنها تبقى أداة مهمة لقياس تقدم البلدان وتخلفها، وبناء عليه تكون المقارنات وترسم السياسات والاستراتيجيات، أما بالنسبة للجزائر فقد تقدمت في بعض المؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الأداء البيئي، وتأخرت في معظم المؤشرات المتبقية.

ولهذا أصبح من الضروري تثمين الجهود المبذولة في بعض القطاعات التي حققت فيها الجزائر نتائج معتبرة، وكانت نتائجها إيجابية في مؤشرات التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية والاتصالات، وأيضا الأداء البيئي ومؤشرات السعادة العالمي وبعض المؤشرات الكلية؛ مضاعفة الجهود من أجل تحسين مركز الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال بضرورة تفعيل القوانين الضابطة والانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي بإزالة كل العراقيل والمعوقات، وإعطاء القطاع الخاص اهتماما خاصا للاندماج أكثر بالتعاون مع القطاع العام. واستغلال الإمكانات الكبيرة البشرية والمادية التي تتمتع بها الجزائر للارتقاء بها في سُلّم التصنيفات في باقي المؤشرات كالتنافسية والابتكار وريادة الأعمال والتنمية؛ والعمل على الحد من مظاهر الفساد وإزالة أسبابه للخروج من المنطقة السوداء في مؤشر الفساد العالمي، وذلك بنشر العدالة وتكافؤ الفرص والقضاء على ظاهرة الرشوة والمحسوبية والإفلات من العقاب.

أسئلة الحصة:

- ما هو السبيل لتحسين مركز الجزائر في سلم التصنيفات الدولية؟
- إذا نشطنا كلا من القطاع الفلاحي وقطاع السياحة في الجزائر؛ فأي المؤشرات سيتأثر؟

أ. سلاوي حسينة